مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: نزاع القوة والقانون في العلاقات الدولية دراسة في العلاقات السياسية الأميركية العراقية
اسم الكاتب: أ.م.د. توفيق نجم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7114
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 16:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

نزاع القوة والقانون في العلاقات الدولية
دراسة في العلاقات السياسية الاميركية العراقية

أ.م.د . توفيق نجم(*)
Tawfeeq.najim@gmail.com

المخلص

كان مسلكا مشروعا لجوء الأسرة الدولية متمثلة في الأمم المتحدة لأستخدام التدابير المنصوص عليها في الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد العراق لاخراجه من الكويت ، بأعتبار انتهاكه قواعد القانون الدولي العام تستدعي اتخاذ تلك التدابير ، ولهذا فقد اتجهت الاسرة الدولية لتطبيق ماورد في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة. ولم يك لها بعد ذلك من حجة للاستمرار باستخدام القوة حياله ، خصوصا بعد التزامه بتنفيذ كافة القرارات الصادرة عن مجلس الامن ، ذات الصلة بالموضوع .

بيد ان الولايات المتحدة الاميركية ظلت تتعامل مع العراق بمنطق القوة منذ ذلك التأريخ مرورا باحتلاله عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الراهن .ولم تقم بواجبات الدولة المحتله تجاه العراق الذي وقع عليه الاحتلال طبقا لما اقرته الأتفاقيات الدولية . والأَمَرُ من ذلك ان الحقائق اثبتت ان هذه الدولة العظمى مارست سرقة اموال العراق وثروته النفطية ، وانها ارست قواعد نظام سياسي هش لا يقوى على مواجهة التحديات ،و لم تقم هي بالتصدي الجدي لتلك التحديات طبقا الى اتفاقية التعاون الاستراتيجي الموقعة بين البلدين مما يثير الغرابة . والواقع ان المعطيات الحالية تثير تساؤل جوهره هل سيقوى العراق على البقاء دولة واحدة ام انه سينتهي الى دول طوائف ، وهل ستضمن الولايات المتحدة سلامة العراق الاقليمية.

المقدمة

انشغل تفكير الانسان عبر مراحل تطوره، في مجمل الظواهر من حوله. وعني بعد ذلك بوضع تاصيلات فكرية ، تدرجت في نضجها، حاول من خلالها تفسير مكنون هذه الظواهر سواءً أكانت طبيعية ، او كانت ترتبط بالسلوك الانساني . ولم يك السلوك السياسي كأحد ابعاد السلوك

الانساني ، في منأى عن هذا الاهتمام . فلقد حظيت حركة المجتمعات والدول بقدر غير يسير من هذا الاهتمام الفكري . وكان للجهود الفكرية تجليات نظرية مفسرة للحركة السياسية في بعديها الداخلي والخارجي .

ولما كان من الطبيعي ان يتاثر الفكر السياسي بالتطورات العلمية ، والتقدم التكنولوجي، وما احدثته هذه التطورات من تراكمات في مختلف المجالات . فانه تبعا لذلك تعددت النظريات التي تفسر مظاهر الحركة السياسية . ولا مِراء ان لكل منها حججها المدافعة عنها والمساندة لبنائها الفكري. ولهذا وبسبب تعدد وتشابك العلاقات الدولية فأنه لمن الصعب الركون الى نظرية واحدة في تحليل هذه العلاقات . الا ان احداً لايستطيع ان يقلل ما للقوة من دور في السياسات الدولية منذ بداياتها الاولى ، ولعل تأريخ العلاقات الدولية يؤكد ذلك . وفي عصرنا الراهن فأنه رغم العقبات التي تواجه استخدام القوة ، ورغم تنامي دور القانون في تنظيم العلاقات بين الدول ، واتساع نطاق الرأي العام المناهض للقوة ، الا ان كل هذا لم يغيّب عن المسرح الدولي مظاهر القوة ولم يوقف استمرار اللجوء اليها.

وعلى ضوء تأثير القوة في مسار العلاقات السياسية الدولية ، والاتجاه المنازع الذي يتوخى اخضاع تلك العلاقات الى قواعد القانون الدولي ، فقد انطلق البحث في دراسة العلاقات السياسية الاميركية العراقية من زاويتين الاولى ، الاهتمام الاميركي بالمنطقة بشكل عام حيث ياتي التعامل الأميركي مع العراق مندرجا في تعاملها على المستوى الاقليمي . ثم الاهتمام بالعراق بشكل خاص انطلاقا من مواقف العراق من قضايا سياسية واقتصادية اقليمية توليها الولايات المتحدة الاميركية اهتمام خاص.

مشكلة البحث:

كان لأحتلال العراق تداعيات على المستوى الاقليمي تمثلت في الأضطرابات التي عمت الوطن العربي ، ولم تزل . مما يثير التساؤلات عن مستقبل المنطقة بشكل عام بدأً بالعراق حيث ان معطيات الواقع السياسي ، في مستواه الدولي الذي ينعكس بالدور الاميركي . وفي مستواه الاقليمي الذي تعكسه سياسات اقليمية تتمثل في دور كل من (اسرائيل) ايران ، تركيا والسعودية ودولا اخرى . وكذلك معطى ضعف النظام السياسي في العراق الذي لا تنقصه فقط رؤية استراتيجية واحدة لقيادة الدولة ، بل ميل بعض الكتل السياسية نحو قوة اقليمية محددة تستمد منها الدعم في

مواقفها الداخلية، اي الاستقواء بالغير على الآخر . هذا الواقع يقود من الناحية المنطقية الى التساؤل عن مستقبل دولة العراق . وتلك هي المشكلة التي يتركز عليها البحث.

فرضية البحث :

وعلى اساس هذه المعطيات فاننا امام افتراض و (نقيض له) . الأفتراض الاول ، هو نجاح الدور الأميركي في اعادة هيكلة المنطقة طبقا لرؤية فكرية تقول بعجز الدولة بوضعها الحالي عن اداء دورها بما يضمن الاستقرار والتنمية والأمن وذلك بسبب طبيعــة (التكوين)الاجتماعي لاغلب دولها وبهذه الحالة فأن البديل لدولة الحاضر في المنطقة دولاً ذات كيانات طائفية او أثنية. المقدمات التي يمكن ملاحظتها هي : ان الولايات المتحدة الاميركية افلحت في تعاملها مع العراق منذ الاحتلال على اشاعة المنطق الطائفي حيث ان الانحراف نحو تغليب الولاء الضيق (الطائفي او الاثني) على الولاء الوطني اصبح حالة مألوفة الى حد ما . وقد بدا التاسيس لهذا المنطق منذ اشاعة مفهوم المكون على حساب مفهوم المواطنة ، دستوريا و كذلك على صعيد تشكيل الحكومة (اعتماد المحاصصة) الذي ابتدعته سلطة الأحتلال تمهيداً لتجزئة هذا البلد . وجعل هذه السياسة منطلقا للتعامل مع المنطقة ، التي تشهد توترات سياسية واجتماعية في اغلب دولها .

اما الأفتراض النقيض اي امكانية احباط سياسة التقسيم فيتوقف على ادراك القوى الأقليمية في المنطقة ، ايران ، تركيا ، السعودية بان سياسة التقسيم الاميركية لا تقف عند سوريا والعراق ولبنان ، انما تطالها هي الاخرى لوجود اقليات اثنية ومذهبية في كل منها وان اتجاه السياسة الأميركية لتوظيف هذه الاقليات للتقسيم امر ممكن. وبالتالي فان افتراض هذا الأدراك سيكون مؤداه احباط المشروع الأميركي للتعامل مع المنطقة بهدف اضعافها من خلال التقسيم .

بنية البحث :

توخيا للترابط بين اجزاء البحث تناولنا في الجزء الاول منه مفهوم القوة ، وتطور استخدامها في العلاقات الدولية . فيما تناولنا في الجزء الثاني دور القوة في السياسة الاميركية من حيث روح الاستعداد ، ومن حيث الامكانات ، وكيف انعكس هذا على صنع القرار السياسي الاميركي اي غلبة القوة عند تصميم السياسة الاميركية تجاه الاقاليم في هذا المكان او ذاك من العالم . ومنها بشكل خاص التعامل مع المنطقة العربية .اما الجزء الثالث فقد انصرف الى متابعة السياسة

الأميركية حيال العراق ومظهر القوة في التعامل. واخيرا فقد انتهى البحث بخلاصة واستنتاجات ثم توصيات تشدد على ان سياسة فرض الامر الواقع قد لاتدوم الى الابد.

المبحث الاول

القوة

المعنى وانماط الارتباط بالسلوك الدولي

اولا – تعريف القوة :

مثلُ اغلب المفاهيم والافكار الاساسية ، تعددت التعريفات المتداولة لمفهوم القوة **Power**، وربما كان الدور الذي احتلته القوة في العلاقات الدولية وراء هذا التعدد . ويبدو انه لم يجر الاتفاق على تعريف للقوة محدد ومقبول من لدن الجميع ، بل اصبح اختيار معنى معين للمفهوم دون غيره انعكاسا لمصالح وقيم معينة[١]. الا ان ذلك لا يمنع من ايراد بعض التعريفات لهذا المفهوم . فقد عُرفت القوة في العلاقات الدولية بأنها " القدرة على احداث التغيير ، او مقاومته ، او انها القدرة بالحصول على ما نرغب "[٢]. وعرفت ايضا بأنها" قدرة التأثير في سلوك الدول الاخرى، بما يخدم مصالح او اغراض الدولة الممتلكة للقوة"[٣]. ويعرفها معجم المصطلحات السياسية بأنها "القدرة على التاثير في الاخرين بالطريقة المرغوب فيها"[٤]. ويعرفها قاموس ويبستر على انها "السيطرة على الاخرين"[٥]. وهناك تعاريف اخرى لكتاب غربيين لا تخرج عن هذا المعنى لذا آثرنا عدم تكرارها[٦].

ويلاحظ ان هذه التعريفات تجعل من القوة مرادفاً لمعنى القدرة **Capability** مثلا قدرة الدولة (أ) في التأثير على الدولة (ب) لتحقيق اهداف معينة ترغب (أ) الحصول عليها من (ب) والواقع ان هذا يضعنا في مواجهة سؤال ذو اهمية ، تمكن الاجابة عليه من الفصل بين معنى القوة وممكناتها . جوهر السؤال هو ما هي طبيعة ممكنات التأثير التي تمتلكها الدولة (أ) والتي يتيح استخدامها قدرة التأثير على دولة (ب) يجيب الباحثون بالقول ان هذه الممكنات هي مجموعة عناصر جغرافية ، بشرية ، اقتصادية ، ثقافية ، عسكرية ومعنوية ، ويطلقون على كل هذه العناصر مصطلح " عوامل السياسة الخارجية "[٧]. ويعدونها في الوقت ذاتة عناصر لقوة الدولة **Elements of power** لان القوة مفهوماً مركب . ويسميها اخرين " وسائل التأثير

Means of influence "[8] وبالاضافة الى هذه العناصر او الوسائل . يسود لدينا الاعتقاد ان ثمة عوامل او وسائل اخرى يمكن اضافتها الى ممكنات التأثير سالفة الذكر منها شرعية النظام السياسي ومشروعيته ، اي قبوله شعبيا ، لان مؤدى الشرعية هو ايجاد راي عام ساند للقرار السياسي على كلا المستويين الداخلي والخارجي . كما يمكن اضافة كفاءة المؤسستين الدبلوماسية والدعائية للدولة الى تلك الممكنات . لا سيما ان قوة الدولة تتوقف بالنتيجة النهائية على براعة استخدام هذه العناصر مجتمعةً مع عدم اغفال الطبيعة الديناميكية لأي منها. فالامر برمته يتوقف على التوظيف الفعال لعناصر القوة بما يتوافق – كما يقول كوبلان – مع الهدف اي " من يستخدم ، وباي الادوات ، وضد من ، ولتحقيق اي الاهداف "[9]ايالمهارة في توظيف القدرات.

ولا ريب ان استخدام الدول لمناهج البحث العلمي ، وايلاء المراكز البحثية اهمية خاصة يُعد بالنتيجة النهائية معيارا لقوة الدولة . لان مثل هذا النهج يوفر امكانية ادارة الدولة استنادا الى اسس علمية وادارية حديثة ، فالنظام المتقدم للتعليم التكنولوجي لازمة من اجل قوة الدولة على المدى البعيد . فهو يوفر قوام قوة المجتمع وحيويته ، ومن دونه تذوي كل انواع القوة الاخرى وتأفل [10].

وقد تفتقر الدولة الى بعض عناصر القوة ، لكنها تستطيع التعويض عن ضعف القوة لديها عبر الاستخدام الامثل لعناصر القوة المتحققة الاخرى . وهنا تلعب كفاءة المؤسسات السياسية وغير السياسية دورا فاعلا في التعويض عن النقص في هذا او ذاك من عناصر القوة . فاليابان مثلا حين تمارس التأثير على الآخرين لا يرجح لديها عنصر القوة العسكرية على فاعلية العامل الاقتصادي بالقياس مع الدول الاخرى. فيما يرجح العامل العسكري لدى الولايات المتحدة الاميركية على العامل الاقتصادي رغم ما تتمتع به من قوة اقتصادية . ويصدق الامر على الاتحاد السوفيتي قبل تفككه فقد طور قوة عسكرية عظيمة ، في حين بقيت قوته الاقتصادية متدنية قياسا بالدول الراسمالية .

وعلى اية حال فأن تعريف القوة شئ ، وهي في الواقع العملي شئ آخر . ذلك ان الاستخدام الامثل للقوة والوصول الى غايتها يتوقف على ادراك العلاقة بين مكوناتها عند الأستخدام ، بأعتبار ان هذه المكونات متغيرات . فلا يمكن تقدير القوةواقعيا الا في حال

استخدامها فعلا . ومن هنا لابد من القول ان عناصر القوة لدولةٍما تبقى نسبية ، وهي دائما في حالة مقارنة بما تملكه الدول الاخرى وخصوصا المجاورة[١١] .

ثانيا – انماط ارتباط القوة بالسلوك الدولي :

من بداهة القول ان استخدام القوة واقعة ملازمة للانسان . فقد لجا اليها منذ بواكير حياته الاولى للتأثير في الاشياء من حوله بهدف ايجاد بيئة ملائمة لديمومة حياته . كما انه استخدمها ضد الاخرين من بني جنسه بهدف الوصول الى غاياته . وكما هي لازمة لحياة الانسان الفرد فقد كانت كذلك للمجتمعات .اذ احتلت القوة في التكوينات الاجتماعية ذات الاهمية . وغالبا ما كانت المحرك للنظام السائد في تلك المجتمعات . فهي المنشئة للحق وهي التي تحميه ، وهي الحكم في كل خصومة .

ولقد واكبت هذه الاهمية مسار التطور الاجتماعي والسياسي ، فكان للقوة اثرها البارز في هذا التطور . يتضح ذلك جلياً في ان الفكر السياسي الذي عني بالتأصيل لفكرة نشوء الدولة كان قد افرد للقوة مرتكزا فكريا . اذ تعتبر نظرية القوة احدى النظريات التي تولت تفسير نشوء الدولة ككيان قانوني وسياسي[١٢].

وبظهور الدولة واتساع القضايا التي تهتم بها . وبسبب التنافس الدولي على الموارد الاقتصادية فقد تنامى تأثير القوة في العلاقات الدولية ، وتنامت وتيرة الصراع الدولي . وما الحروب التي خاضتها المجتمعات والدول الا المثل السافر المعبر عن الصراع . وربما يفيد للتأكيد على ذلك ان نقتبس في هذا الموضع ما ذهبت اليه دراسة اعدتها مؤسسة كارنجي للسلام، التي تضمنت احصاءً للحروب عبر التأريخ كشفت الدراسة ان البشرية منذ ان بدأ الانسان بتدوين الوقائع وكتابة الاحداث حتى نهاية الحرب العالمية الثانية قد شهد ١٤٥٣١ حربا، وان العالم نُكِبَ منذ العام ١٩٤٥وحتى نهاية القرن المنصرم بأكثر من مائة حرب او نزاع مسلح[١٣].

ومن بداهة القول ان لا حرب دونما سبب[١٤] . وسواء أكانت الحرب ذات دوافع ايديولوجية مهددة للحضارة[١٥] او انها ذات دوافع سياسية ترمي الى التوسع الامبراطوري[١٦] فان القوة والحرب هي وسيلة مركزية لسياسة الحكومات[١٧] او ان الحرب كما يقول كلاوزفيتز " مواصلة السياسة بأدوات اخرى "[١٨] ومعنى ذلك ان عدم غياب القوة عن مسرح العلاقات السياسية الدولية هو من ثوابت النظام الدولي بكل مراحله مهما اختلفت طبيعة ومستوى استخدامها .

فكيف نظمت الدول القوة لديها بأعتبار اهمية دورها في السياسة الخارجية ، وما هي انماطها ؟ هذا ما سنتناوله في السطور التالية .

يقصد بانماط القوة **Patterns of power**الكيفية او (الطرق) التي تستخدمها الدولة في تنظيم في تنظيم قواها من اجل حماية امنها وتعظيمه ، وتحقيق مصالحها القومية وبالتالي فأن معنى النمط لا ينطوي على حسلب للأمكانات فقط بل ان اختيار اي دولة لاي من الانماط التي سنتناولها انما يخضع لمعاير دقيقة ابرزها ، تقدير الدولة لمصالحها القومية ، وادراكها لمصالحالدول الاخرى ، ثم تقويمها لعناصر قوتها بالمقارنة مع الاخرين ، اي قوة وقدرات الدول الاخرى[١٩] ولقدعرفت الدول في علاقاتها ثلاثة انماط للقوة هي[٢٠].

١ – النمط القائم على فكرة الاعتماد على الذات **Pattern of self–reliance** ويسمى ايضا بالنمط الانفرادي **Unilateralism** والدولة بموجب هذا النمط تنأى بنفسها عن المشاركة في الشؤن الدولية . فتنتهج احدى سياستين ، العزلة او سياسة الحياد . لكن أختيارها لاي من النهجين انما يتقرر في ضوء تحقق عوامل ساندة لمثل هذه السياسة . فأن تحرر الدولة من اي خطر ، وما تملكه من قوة ذاتية عالية ، وتحقق اجماع سياسي ساند لمواجهة تحديات السياسة الخارجية ، مع وجود اعتبارات جيوستراتيجية حصينة للدولة . كلها عوامل تُمكن الدولة من اعتماد نهج العزلة او الحياد [٢١]. لقد انتهجت الولايات المتحدة الاميركية في فترات من تأريخها السياسي سياسة العزلة ، ولم تنغمس بشكل فعال في الصراعات الدولية حتى اواخر الحرب العالمية الاولى . كما انتهجت كل من السويد وسويسرا سياسة الحياد ايضا.

بيد انه لابد من القول ان صور الاعتماد على الذات لا تعكسها سياسة العزلة او الحياد. ذلك ان مسألة عزوف الدول عن الانخراط في الشؤون الدولية لم تعُد ممكنة في ظل تنامي القضايا التي تشكل مضمون العلاقات الدولية . لذلك فأن الدولة التي يواجه امنها القومي تحديات جدية تفوق عناصر قوتها الذاتية قد تجد نفسها في ظروف استثنائية بحاجة الى التحالف مع قوى اخرى لتعزيز قوتها من خلال هذا المسلك . وفي غير ذلك قد يفضي هذا النمط الى سباق في التسلح **Arm race** فالدولة التي تنزع الى الاعتماد على امكانات القوة لديها يحفزها تفوق الاخرين من حولها لزيادة قوتها بما يفوق – او على الاقل – يتكافئ مع قوة هؤلاء . وعلى هذا الاساس يمكن

القول ان النمط القائم على فكرة الأعتماد على الذات لم يعُد ممكنا وبشكل خاص للدول محدودة القوة .

٢ – نمط التحالف **Alliance pattern** : والتحالف هو اتفاق بين دولتين او اكثر لتنظيم استخدام القوة لديها في اطار غايته حماية وضمان امن كل طرف ينتمي الى الحلف من خلال أجراءآت جوهرها تقديم العون لاي من الدول المتحالفة في حال تعرض امنها للتهديد. فضلا عن ان نمط القوة في اطار التحالف لا تنحصر اهدافه في حماية الامن وحسب . انما يرتقي بأهتمام الحلف الى مستوى رعاية الدول المتحالفة لمصالحها الذاتية المشتركة. ذلك ان التشابه في الاهداف والمصالح القومية للدول تدفعها نحو التحالف . ففي الوقت الذي تهدف فيه التحالفات الى المحافظة على اوضاع التوازن القائمة او اجراء تعديل عليها ، فهي تهدف الى جانب الامن حماية المصالح الاخرى للدول الاطراف في التحالف*

ان نمط القوة التحالفي قد يكون على مستوى دولي او اقليمي ، وقد يكون رسمي تنشئه معاهدة دولية معلنة، مثل معاهدة الناتو ، او معاهدة حلف وارشو المنحل . وقد لايكون رسميا ، بمعنى انه يتخذ طابع الاتفاق السري بين القادة[٢٢] . وقد تنعقد الاحلاف بين دول متباينة القوة، او ان تتفوق دولة ما على سواها من الدول الاخرى في التحالف . حيث يكون للدولة الاقوى دورا بصنع قرارات الحلف ويُسمي فقهاء القانون الدولي هذه الحالة شراكة الاسد **Socieats Leonia**[٢٣] ومعناه ان الدول الاقل قوة في الحلف تتماشى مع ارادة الدولة الاقوى . وربما يعكس حلف الناتو هذا النوع من الشراكة ، وذلك ما ذهب اليه كيسنجر بقوله " جرى التسليم بقيادة الولايات المتحدة الاميركية من قِبل اوربا مقابل حصولها على حماية اميركا النووية ... وقد قامت بعض اطراف الحلف ببناء قواتها العسكرية لا من اجل ايجاد قوة اضافية بل لامتلاك صوت في قرارات الحلف "[٢٤]

٣ – النمط القائم على فكرة الامن الجماعي **Collective Security Pattern** : يقوم هذا النمط على تحشيد القوة واستخدامها بثقل كبير ضد قوةاخرى معتدية .ان نظام الامن الجماعي الذي ينطوي على مجموعة آليات تنظم القوة وتحدد دواعي استخدامها، انما يستند الى مرتكز قانوني يحدد اطاراً لأجراءآتِ منع وقوع العدوان ، او قمعه حال وقوعه وتقرير كيفية مواجهته**

ان نمط القوة في نظام الامن الجماعي يختلف عنه في نمط التحالف . ففي الوقت الذي يتوخى الحلف ضمان اهداف محددة تشكل محور اهتمام الدول المتحالفة . فأن نظام الامن الجماعي يتوخى حماية مصالح الدول كافة . كما ان هناك وجه اخر للاختلاف جوهره ان نمط القوة في صيغة التحالف يقود بالنتيجة النهائية الى الصراع . فالحلف عادة موجه نحو حلفٍ اخر. في حين ان نمط القوة طبقا لمفهوم الامن الجماعـــي غايته الكل . واذا كانت نتيجة

التحالف الصراع ، فأن الامن الجماعي يستدعي التعاون بين الكل لتحقيق غايات تهتم بها الاسرة الدولية لقد ظهر نمط استخدام القوة لتحقيق الامن الجماعي لاول مرة بعد الحرب العالمية الاولى ، حيث تضمن عهد عصبة الامم اطاراً قانوني لكيفية استخدام القوة ، تطور هذا الاطار لاحقاً بما اتى عليه ميثاق الامم المتحدة من ضوابط وأجراءآت ترشد الى الكيفية التي بموجبها تستخدم القوة ، وذلك ما سنتناوله في موضع اخر من البحث .

ثالثا – الاصول الفكرية لأثر القوة والقانون في العلاقات الدولية :

عني مفكروا السياسة وعلمائها بالتأصيل الفكري وذلك بوضع نظرياتلتحليل العلاقات السياسية الدولية .وكانت الواقعية **Realism** واحدة من ثمار هذه الجهود. والواقعية بمعناها العام ، وكما يعرفها قاموس ويبستر ، فلسفة تذهب الى القول ان المعرفة بشكل عام لابد ان تتصل بالواقع الحقيقي، انها النزعة او الميل لمواجهة الحقائق عمليا بعيدا عن التصور او التخيُل[٢٥]

وهي بالمعنى السياسي دعوة الى فهم ، وتفسير السياسة الدولية كما هي عليه ، لا كما يرغب المرأ ان تكون عليه [٢٦]. ولقد ارست هذه النظرية تصوراتها الفكرية من خلال ملاحظة وتحليل السلوك الدولي عبر التأريخ ، وهي بناءً على ذلك استقت مادتها الخام من تأريخ العلاقات الدولية لتصل الى التعميمات المرتبطة بالسلوك الدولي [٢٧]. واود ان ابين في هذا الموضع باني لست بصدد استعراض النظرية كما اصّل لها فلاسفتها بقدر ما اهتم بالوقوف على مرتكزاتها السياسية في تحليل العلاقات الدولية ، وكشف مساراتها

ان جوهر الواقعية وركنها الركين كما كتب مورغنثاو ، قولها بان للدول مصالح لامجال لاغفالها . وبها تهتدي في رسم مسارات سياستها الخارجية . ونتيجة لتعارض المصالح بين الدول ينشأ الصراع **Struggle** ، والصراع يجب ان تعززه القوة باسنادها الدائم . وهكذا تجد الدول ذواتها

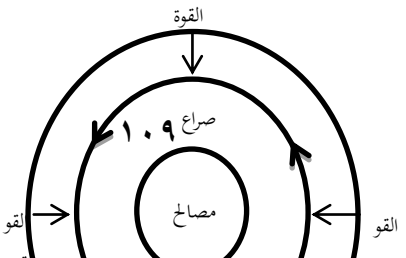

في صراع متصل من اجل القوة لكي تحقق مصالحها[٢٨] . وربما يوضح الشكل ادناه طبيعة حركة الدول بهذا الشأن.

فالصراع يدور حول المصالح تحركه بذلك القوة . ولكي تتحقق الغلبة في الصراع فانه لابد من تعزيز القوة ذاتها بعناصر مضافة، وهكذا يقود الصراع حول المصالح الى صراع حول القوةوبهذا المعنى تتبادل القوة الوسيلة الأدوارمع القوة الغاية . الا ان الدور الاعظم على المسرح هو للقوة الغاية[٢٩]. وتجادل الواقعية السياسية بأن التجربة تُظهر على نحو جلي ان النزاع متأصلٌ بين الأفراد، وكذلك الجماعات . و ان من الصائب والملزم الاستعداد للتعامل مع مثل هذه النزاعات ، فلا خيار دون ذلك . و يصبح مؤدى ذلكان القوة وألأمن هما هاجسا اتبـــا ع هذه النظرية فمن دون القوة لا أمن في العلاقات الدولية .[٣٠]. ولذلك يعتمد كافة الواقيعيون فهم ماكس ويبر للقوة على " انها اقتناص الفرص لفرض الارادة على من يقاومها في كنف العلاقات الأجتماعية بصرف النظر عما تستند اليه هذه الفرصة ".[٣١]ولمواجهة الانتقادات الموجة الى اصل النظرية من حيت تاسيسها على فهم خاص للطبيعة البشرية ، وتعميم ذلك على الدولة في سلوكها . فقد تبنى (كينث والتز) الذي ارتبط باسمه مفهوم الواقعية الجديدة او البنيوية اطروحة ان الحرب لا ترجع الى الطبيعة البشرية ولا الى البنى الداخلية للدولة بل الى فوضى النظام الدولي . فقضية السلام والحرب ينظر اليها كينث مستندا الى نظام السوق . وبالتالي فالنظام الدولي عنده اشبه بنظام السوق ، والدول تشبه الشركات الخاضعة لقاعدة (اللهم نفسي) Self– help فالنظام الدولي مثل السوق ونظرية الأحتكار اي هيمنة عدد محدود من الشركات . ويذهب والتز الى ان بنية النظام وطبيعته

الفوضوية هي العنصر الاهم في تفسير النظام الدولي.[٣٢]وعلى العموم فأن الواقعين ينتقدون وجهات نظر اللبراليون والمثالين حول انشاء نظام عالمي جديد يضمنه القانون الدولي .

وخلاف الواقعية ، تبنت المثالية **Idealism** مُثلاً اقام عليها فقهاء القانون وعلماء السياسة تفسيرهم للعلاقات الدولية . جوهر هذه المُثل هو ان تنظيم العلاقات بين الدول يتطلب اخضاع السلوك الدولي الى قواعد القانون الدولي ، وتجنب الحروب كوسيلة لحل المنازعات الدولية ،لابل ان فلاسفة المثالية يرون ان صحة الحكم بشكل عام ، لا يرتبط بالقواعد القانونية وحسب . بل يؤكدون على ان صحة وخطاء السلوك الأنساني يجب ان يقرر بالأصل في اطار القيم الاخلاقية والانسانية.[٣٣] ويَرد المثاليين على انتقادات الواقعيين ، بأن السياسة الدولية اذا كانت لا تطاوع الارادة الخيرة ، فهي في الوقت ذاته لا تطاوع قوى الشر ايضا . وان النظر الى السياسة الدولية من زاوية الصراع هي نظرة جشعة وفاحشة . وان فشل جهود السلام عن طريق القانون في بعض المفاصل التأريخية ، يجب ألا يدفع نحو تبني احكام مطلقة تعمم الفشل.[٣٤] وكما يستند الواقعيون الى التأريخ لتدعيم رؤيتهم النظرية ، فأن المثاليون يُشهِدون التأريخ المعاصر على ان المجتمع الدولي يرفض كل من حاول فرض سيادته على العالم بالقوة . وان الاتجاه نحو التفاهم والتعاون في الميادين السياسية وغيرها قضية يفرضها مستقبل البشرية ومصيرها. وبناءاً على هذه التصورات فأن المثالين يوجبون أن تكون الأخلاقيات لا المصالح ، الدليل المرشد للعلاقات الدولية .[٣٥]

وبالرغم من الانتقادات.[٣٦] التي وجهت للواقعية بتأكيدها على دور القوة في العلاقات الدولية . غير ان الواقع يؤكد ان القوة ما زالت تفعل في توجيه مسار العلاقات . فلقد كانت ممارسة القوة وما زالت ملازمة للسلوك الانساني ، وهي ما زالت ملازمة للسلوك الدولي ايضـا ، وذلك ما يفسر اجماع علماء السياسة على عدم اغفال ما للقوة من اهمية في العلاقات الدولية.[٣٧]

غير ان ظاهرة الصراع في العلاقات بين الدول تقابلها في ذات الوقت ظاهرة التعاون . فقد تنامى الادراك لدى فقهاء القانون وعلماء السياسة بضرورة التعاون لتجنب الحروب ونتائجها . وربما يعكس مثل هذا الأدراك ما احتوته ديباجة ميثاق منظمة اليونسكو النص القائل " لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر ، ففي عقولهم يجب ان تبنى حصون السلام " . لقد اتسعت ظاهرة التعاون بين وحدات المجتمع الدولي في مختلف ميادين العلاقات الدولية . وهذه الظاهرة وان بدت اقليمية النطاق الا انها آخذةً بالانتشار على النطاق الدولي . يترجم ذلك الميل الى ابرام المعاهدت

الدولية لتنظيم المصالح المشتركة بين الدول في اكثر من ميدان . وكذلك الاتجاه الى مأسسة هذا التعاون من خلال انشاء المنظمات الدولية العامة والمتخصصة التي يجري في نطاقها تنسيق السياسات والمواقف لتحقيق المصالح المشتركة وتجنب الصراع حولها . و لما كان من غير الممكن الوصول الى مجتمع دولي خال من الصراع والعنف ، فقد نما الاتجاه لتقنين استخدام القوة . وذلك ما اتت عليه مواثيق المنظمات الدولية ، وهو ما سنتناوله بالتوضيح فيما سيأتي.

رابعا – القوة في عصر التنظيم الدولي : القانون في مواجهة القوة

رغم ان ماضي العلاقات الدولية وحاضرها يظهران ما للقوة من دور في التفاعلات الدولية مما لا يدع مجالا لاغفال هذا الدور ، الا انه يمكن القول ان دور القوة ليس مطلقا في مسار تلك العلاقات. فثمة هناك قيود اخلاقية واقتصادية وقانونية وسياسية،تحد من استعمال القوة وتحول دون اللجوء اليها وأن هذه القيود انما تفسح مجالا للوسائل السلمية في حل المنازعات الدولية. [٣٨]لقد تنامىالادراك بخطورة نتائج الحروب على المستوى الاجتماعي والاقتصادي ، كما ادركت الدول ايضا ان اخضاع بعضها لارادة البعض الاخر بالقوة مسألة غير قابلة للاستمرار . ولا تُنشئ نظام دولي مستقر . فالدولة المقهورة بالحرب وان تظاهرت بالرضا ، او القبول بالوضع الراهن Status quo الا انها ضمنا لا ترضى بسياسة الأمر الواقع Policy of fait accomplie. لقد اندلعت الحربين العالميتين عن عدم الرضا بالوضع الراهن حينذاك . وانطلاقا مما فرضته تفاعلات تلك المرحلة من تاريخ العلاقات الدولية نهض التفكير بضرورة اخضاع العلاقات الدولية الى قواعد قانونية اكثر تطورا من سابقاتها . وجراء الجهود التي بذلت بهذا الخصوص انبثقت عصبة الامم كتنظيم دولي يتم في اطاره تقنين كيفية اللجوء الى استخدام القوة المسلحة . وبسبب اخفاق العصبة في منع وقوع الحرب العالمية الثانية ، فقد أُنشأت منظمة الامم المتحدة التي منعت التهديد باستخدام القوة اواللجوء الى استخدامها كمبدأ ثابت . وانما اجازت اللجوء اليها في حالة واحدة . وسوف نتابع ضوابط استخدام القوة في ميثاقي كلا المنظمتين .

١ – استخدام القوة طبقا لعهد عصبة الامم:

أُنشأت عصبة الامم في نيسان ١٩١٩، ولا ريب ان لهذا التأريخ معنى يرتبط بخصائص النظام الدولي في تلك المرحلة ، حيث يُعتبر عدم الاستقرار واحداً من ابرزتلك الخصائص . وقد انتهت هذه المرحلة باندلاع الحرب العالمية الثانية . ولما كانت الأحن والأوصاب هي ما يرافق

الحروب ويعقبها ، فان من الطبيعي ان تستنهض هذه النتائج قيمة السلام في نفوس البشر وتدفع في الوقت ذاتهالى التعلق باهداب القانون ، واعلاء دوره في تسوية المنازعات الدولية . والى هذا فقد مضى عهد عصبة الامم الا انه لم يك قاطعا في تحريمه اللجوء الى استخدام القوة المسلحة ، وربما كانت علة ذلك من الناحية القانونية ان العهد لم يحرم الحرب اصلا. فالعهد في المادة (١٢) لم يمنع الدول الاعضاء من خوض غمار الحرب ، بقدرما اكتفى بتحديد اجراءآتها . فهو منع اللجوء الى الحرب ما لم تنقضِ ثلاثة اشهر على فشل محاولة حل النزاع سلميا . ومع ان المادة (١٥) تضمنت تعهدات واجراءآت بعدم اللجوء الى الحرب طالما ان الوسائل السلمية لم تستخدم ، وان المادة (١٦) قد تضمنت عقوبات ضد العدو الذي يلجأ الى الحرب وينتهك التعهدات المنصوص عليها في العهد ، لكنها اجازت الحرب اذا ما فشلت تلك الاجراءآت . الامر الذي يعني بالنتيجة النهائية غلبة منطق القوة على منطق القانون ، وكان اندلا ع الحرب العالمية الثانية تصديقا لتلك الغلبة .

٢ – استخدام القوة طبقا لميثاق الامم المتحدة :

خلال سني الحرب العالمية الثانية ، انشغل رجال القانون ورجال السياسة من قادة الدول الكبرى في امرين ، السعي لانهاء الحرب ، ووضع اطار قانوني ينظم العلاقات الدولية ، وينظم كيفية التعامل مع النزاعات الدولية . وكذلك كيفية استخدام القوة من حيث (متى وكيف). وقد تتابعت لهذا الغرض سلسلة مؤتمرات انتهت بتوقيع ميثاق الامم المتحدة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥.

ان الاصل كما نص عليه الميثاق هو الامتناع عن التهديد بالقوة اواستخدامها فعلا ، ضد سلامة الاراضي ، او الاستقلال السياسي لاي دولة على وجه لا يتفق ومقاصد الامـــم المتحدة[٣٩] وقد تناول الميثاق في الفصلين السادس والسابع اجراءآت حل المنازعات الدولية . فقد اوجب في الفصل السادس على اطراف اي نزاع من شأنه ان يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر ان يلتمسوا حله بالطرق السلمية . اما الفصل السابع فقد اجاز الاستخدام الجماعي للقوة ، ولكن بعد نفاذ اجراءآت تسبق اللجوء الى استخدامها فعلا . بمعنى ان ثمة اجراءآت تتخذ لثني الدولة التي عمدت لاتخاذ موقف او قامت بعدوان من شأنه ان يهدد السلم والامن الدوليين ، وفي حال عدم الوصول الى هذه الغاية يتم الأستخدام الفعلي للقوة . ومع هذا التقييد لأستخدام القوة لكن ما يمكن ملاحظته ، هو غلبة منطق القوة على منطق القانون يتجلى هذا بوضوح في (أ) حق النقض الممنوح للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، الذي يتقاطع مع مبدأ المساواة المشار اليه

في الفقرة الأولى من المادة الثانية من الميثاقالتي تنص على " تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع اعضائها ". فلا ريب ان صياغة الميثاق على هذا النحو عكست ارادة المنتصر في الحرب .

ورغم ما شهده النظام الدولي من تطورات تتمثل بتغير مواقع بعض الدول من حيث التأثير في النظام الدولي ، وظهور وحدات ليست دولية واضحة التأثير في تفاعلات النظام . فان الدول الخمسة دائمة العضوية ظلت هي من يقرر ان الحالة او الوضع المعروض على مجلس الأمن من شأنه ان يهدد السلم والأمن الدولي ام انه ليس كذلك ، وكان الجدل الذي يدور في مجلس الأمن حول هذا الأمر وما زال ينبع من استرتيجيات متصارعة ، اكثر مما يركز على الاهتمام الحقيقي بالقضايا التي تشكل مصدر للنزاعات والأحتراب بين الدول . ويمكن ان يشار بهذا الخصوص الى المنهج الثابت للولايات المتحدة الأميركية باستخدام حق النقض ضد اي قرار يُدين السياسة الأسرائيلية . ولا ريب ان المساندة الأميركية لأسرائيل دبلوماسيا وعسسكريا ، سببها موضع هذه الدولة في سياق التعامل الأستراتيجي الأميركي مع المنطقة العربية ، بل وحتى حيال الأتحاد السوفيتي قبل ان يتفكك.

يمكن اجمال ماتقدم بان اثر القوة في العلاقات الدولية ما زال فاعلا. فلم يخلُ مسرح هذه العلاقات من ظاهرة الصراع حد الأحتراب ،او انه لم يعدم من النزاعات المسلحة بين قوى محلية مدعومة عسكريا من اطراف دولية. لكن هذا الواقع ليس هو السمة المتفردة في النظام الدولي . فالواقع الدولي يشهد مسعى يهدف الى تقعيد العلاقات الدولية . اي اخضاعها لقواعد القانون الدولي ، وما تنامي ظهور المنظمات الدولية الأ تعبيرا عن ذلك . وبقدر تعلق الأمر بالمعاهدات التي انشأت منظمات عامة (عهد عصبة الامم وميثاق الأمم المتحدة) نلحظ ان الموقف من القوة قد تطور على نحو (١) عدم تحريم استخدام القوة وهذا ناتج عن عدم تحريم الحرب . (٢) تحريم استخدامها وهذا من المبادئ الثابته . (٣) استخدام القوة بعد نفاذ امكانية الوسائل السلمية في حل النزاعات . ولكي يكون الاستخدام مشروعا ينبغي ان يكون جماعيا.

بعد هذا العرض لمعنى القوة ، واصولها الفكرية ، وانماط استخدامها ، والقيود االتي يسعى القانون ان يوقعها على من يستخدمها . وقبل الدخول الى المبحث الثاني الذي يتناول موضع القوة في السياسة الأميركية ، ساعرض بأيجاز لأراء اثنين من منظري الواقعية السياسية الأمريكيين

لأعتقادي بان افكارهما انعكست في تضخيم ارتباط القوة بالسياسة الأميركية بشكل واضح.وهما جورج كينان ، وهنري كيسنجر. فلقد كان لأفكار كلا الرجلين آثارها على صياغة السياسة الاميركيه وهيكلة استرتيجيتها مذ ان وضع كينان سياسة الاحتواء عام وحتى الوقت الراهن الذي قدم فيه كيسنجر تصوراته عن النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وما يجب على الولايات المتحدة ان تتهيئ له في ظل متغيرات نظام لا يعرف الاستقرار في بعض المناطق من العالم وبشكل خاص الفضاء الآسيوي.

لا يخرج كينان عن غيره من الواقعيين ، بأعتماد التأريخ متكأً يستند اليه في بناء نظريته . فلقد ركز دراسته على الدبلوماسية الاميركية ، لمرحلتين .الاولى من الثورة الأميركية حتى منتصف القرن التاسع عشر . اما الثانية فقد تلت ذلك لتمتد الى فترة الحرب الباردة . وفي كلا المرحلتين اعتبر كينان ان حماية الوجود المادي للدولة ، وتشجيع وحماية مصالح افرادها في الخارج من الثوابت . وعن هذه المصالح ، وبشكل خاص النفط منها بقول انها مواردنا نحن ولزامٌ علينا ان نحميها . وخلال المرحلة الاولى، يقرر كينان ان رجال الدولة تعاملوا بوضوح وثقة مع حقائق القوة استجابة للأحتياجات المنطقية لوضع اميركا في ذلك الوقت . اما في المرحلة الثانية فقد رصد غياب عامل القوة واحلال بدائل اخلاقية وقانونية . فرضتها ظروف جغرافية انفصال اميركا عن اوربا، وسياسية هي ان اميركا في ذلك الوقت محمية بالأسطول البريطاني . ان انعكاسات نظرية كينان على السياسة الأميركية تتمثل بالأتي.(٤٠)

١ – انه ينكر على الأميركيين صلاحية الاطر القانونية المنظمة للعلاقات على الصعيد الداخلي ، ومحاولة تطبيقها على علاقاتها الخارجية ، وهو ما يسميه بالمنهج القانوني ، اذ يرى فيه تهديداً للتطلعات القومية . ولذلك فهو يؤسس اطروحته الفكرية على اساس ان الفصل بين المعايير الا خلاقية وحركة الدولة على الصعيد الخارجي ضرورة لا يمكن اغفالها " فليس ثمة صلة بين المبادئ الأخلاقية والتحرك الخارجي

٢ – يرفض مفهوم العلاقات الدولية الذي يؤدي بالدولة لأن تعتبر اهدافها ، اهدافاً اخلاقية . ويقرر ان الحرب التي تعلن باسم المبادئ الأخلاقية العليا تكون نهايتها شكلا من اشكال الهيمنة .

اما هنري كيسنجر فقد بنى نظريته على دراسة العلاقات الدولية وذلك على مرحلتين . الاولى مرحلة ما قبل الحرب الباردة ويعرض خلالها لنموذجين من نظام التفاعلات الدولية هما (١) نموذج النظام المستقر : وكونه مستقر فانه لا يعني رغبة اطرافه بالسلام ، اكثر مما يدل على انه اتفاق دولي حول ، طبيعة الأجراءآت المستخدمة ، والأهداف ، ثم السبل المسموح بها في السياسة الخارجية . وان هذا الأتفاق يمنح النظام شرعيته. وان وصفه بالمستقر لا يعني خلوه من النزاعات الدولية بل انه يحد منها . (٢) نموذج النظام غير المستقر ، ولا يفهم هذا النموذج الا بالعودة الى فهم طبيعة سابقه ، اي نموذج النظام المستقر . و يؤكد كيسنجر انه في اي نظام دولي توجد قوة او قوى غير قانعة بما هي عليه . وبالتالي فهي تسعى الى تثوير النظام وجعله غير مستقر. ولكي نعود بالنظام الى الأستقرار فأن الامر يتطلب التفاوض، فضلا عن الأستعداد لأستخدام القوة مع تجنب الحرب الشاملة التي تهدد الوضع القائم ثم العودة الى توازن القوى.[٤١]

وفي المرحلة الثانية ، اي مرحلة ما بعد الحرب الباردة . فيمكن فهم واقعية كيسنجر بذات السياق الفكري السابق. اي الخضوع لسُنة التغيير ، حيث يؤكد على الطبيعة المتغيرة للبيئة الدولية . ويرى ان الأضطرابات الحاصلة في الواقع المعاصر ليست انقطاعات مؤقتة لوضع (خيّر) بقدر ما تدل على تحولات حتمية للنظام الدولي لأسباب منها ،تغيرات في البيئة الداخلية لكثير من المشاركين الأساسين في النظام ، او العناصر الأساسية فيه واضفاء الديمقراطية على السياسة وعولمة الأقتصاد وآنية وسرعة الأتصالات[٤٢]

ويستخلص من تحليله للطبيعة المتغيرة للبيئة الدولية ، ان الدولة القومية بدأت تدرك ان حجمها غير كافٍ ليؤهلها للعب دور عالمي يكفل مصالحها . ولذا اتجهت نحو التجمع في وحدات اكبر تقابلها اضداد . ويقدم آسيان مثلا على هذه الوحدات وضدها الصين واليابان،وربما مستقبلا الهند .كذلك يقدم الأتحاد الأوربي وضده الولايات المتحدة الأميركية ومركوسور*. ويخلص ان كل هذه المتغيرات البيئية ذات الطابع الجيوسياسي سوف تأتي بعداوات جديدة حتى لو تم التغلب على العداوات التقليدية .الأمر الذي يتطلب من الولايات المتحدة الأميركية التهيؤ لمواجهة المستجد من العداء .[٤٣]وفي هذا الأطار من الرؤية لمصالح الولايات المتحدة كما عبر عنها كينان. يتحدد موقف كيسنجر من هذه المصالح ايضا ، بل ان كيسنجر يربط بين حماية تلك المصالح لا لأنها ترتبط بالاقصاد الأميركي وحسب بل انها تحول دون منافسة قوى الفضاء الأسوي للولايات المتحدة.

المبحث الثاني

القوة في السياسة الأميركية

الأستعداد وأثر الأمكانات

تحتل القوة اهمية كبيرة في السياسة الأميركية . فليس ثمة قيد يحول دون الولايات المتحدة الأميركية من استخدام القوة حماية لمصالحها الحيوية حيثما كانت ، اذا ما ظهرت تهديدات لتلك المصالح. ويبدو ان دور القوة في السياسة الأميركية ينبع من الأستعداد الذاتي الذي هو بمثابة الفطرة ان جاز التعبير . هذا فضلا عما تضيفه الأمكانات الذاتية لعناصر القوة التي تمتلكها هذه الدولة . وذاك ما سنتناوله في السطور التالية.

الأستعداد :

يرجح لديّ ان استعداد الولايات المتحدة الأميركية لممارسة القوة في علاقاتها الدولية انما يرجع – في احد الأوجه – الى التنشئة الأجتماعية . واقصد بذلك منظومة القيم المعتمدة لبناء الفرد الأميركي وموضع القوة في مدركاته . ففي سياق هذه التنشئة تذهب المؤسسات المعنية الى تعظيم التأريخ الأميركي ، وتعظيم القدرة على انتاج المستوى الحضاري الراقي الذي قدمته الولايات المتحدة على الصعيدين المادي والفكري . ولا ريب ان هذه المؤسسات تعود لضمان مقاصدها في التنشئة المطلوبة الى المقدمات الاولى لبناء الدولة. واقصد بذلك ظروف الهجرة في بداياتها ، وما تركته من أثر في بناء الشخصية المهاجرة التي كونت بمجموعها فيما بعد الشعب الأميركي . وكذلك التأثيرات التي تركتها الحرب الأهلية وحرب الأستقلال . كما ان هذا الأستعداد يرتبط بالخصائص التي فعلت في تكوين شعب هذه الدولة .

فمنذ اكتشاف القارة الأميركية عام ١٤٩٢ اتجهت الهجرة الأوربية الى هذه القارة تدفعها عوامل كثيرة . وقد كان السعي للثراء من بين مجموعة دوافع للهجرة الى تلك الأرض البكر، التي تكاد تكون غير مأهولة الا من قبل قوم بدائيون هم سكانها الأصليون . ومن الطبيعي ان تكون تلك الهجرات في تلك المرحلة محفوفة بالأهوال والمصاعب الجمة . فعبور الأطلسي وقتذاك ليس بالأمر الهين . ولا ريب ان معاناة الوصول الى الجانب ، وقبول تحدي المصاعب ومعاندتها كانت اساس التكوين النفسي للمهاجرين الأوائل ، والأعتقاد الراسخ لديهم بأن القوة هي من اقتضاءآت

قهر الواقع والتغلب عليه .او ان مجرد العبور الى الجانب الأخر بذاته رخصة لأعتماد منهج القوة وصولا الى الغاية الدافعة للهجرة . وهكذا فقد كانت القوة من خصائص التكوين النفسي للفرد تأريخيا. ولذلك فأن الثقافة السائدة في المجتمع الأميركي ، هي ثقافة بناء القدرة للحصول على القوة المؤثرة لجني اكبر المنافع.(٤٤)

من جانب آخر لعل ما يمكن ملاحظته على التكوين التأريخي للمجتمع الأميركي غياب الروابط التي عرفتها مسارات التكوينات الأجتماعية للشعوب والأمم السابقة . فاذا ما قورن تكوين الدولة الأميركية مع تكوين القوى الكبرى السابقة ، نلحظ ان الأمبراطورية الرومانية كانت قد بنيت على اساس الشعب الواحد. وكذلك الأمبراطورية البريطانية . وأسست الأمبراطورية النمساوية على اساس الأمة الواحدة ، وعلى هذا ايضا اسست الأمبراطورية الروسية ، في حين تأسست الأمبراطورية البيزنطية على اساس عقيدي ، وكذلك تأسست وتسيدت الأمبراطورية الأسلامية .(٤٥) وبخلاف ذلك لم يخضع التأسيس الأميركي الى اي من هذه الخصائص . فقد شكلت ظروف الهجرة والمنافسة مدركات الفرد الأميركي ، وان صلب هذه المدركات هو الاستئثار بالمنافع . ولذلك فان هذا الواقع كرس لديهم قناعة ان الوعاء الذي يحميهم هو الجسارة والمغامرة وشدة البأس والقوة .(٤٦)

ولقد حكمت سلوك المهاجرين مع السكان الأصليين كما تذكر احدى الدراسات، قناعات جوهرها. ان الهندي الأحمر لا دين له ، وان الحكمة الألهية لم تخلق موارد بهذا السخاء كي تهدر. وان هذا الجزء من المعمورة لا ينبغي ان يظل موئلا لبضعة متوحشين مساكين... بل يجب ان يكون موئلاً للحضارةِ والعلم والدين.(٤٧)ولذا كان اغتصاب الأرض وقتل اصحابها الأصليين وأستعبادهم اساس بناء الدولة الأميركية ، كما استمر الغزاة الأسبان لعدة قرون في تدمير والغاء الحضارات القديمة في الأمريكيتين الوسطى والجنوبية . (٤٨)ولذا يمكن القول، كان القتل والأستيلاء والمغنم بداية تدوين التأريخ الأميركي

وفي وقتنا الراهن ربما يُمكن تفسير الحيز الذي تحتله القوة في الادراك الأميركي بقناعة الفرد بنمط الحياة الأميركية الذي تكوّن عبر المسار التأريخي للدولة . واعتقاده بأن هذا النمط هو ما يجب ان يسود العالم فكرا وسلوكا ، بسبب ما يتيحه للفرد من حريات تطلق مواهبه وتحرره من القيود . وهو ما اصطلح على نعته بالحلم الأميركي . فلقد توالت خطب رؤساء الأدارات الأميركية المتعاقبة لتؤكد هذا الحلم ، وهوان الولايات المتحدة الأميركية هي القوة الحيوية لنشر الحرية والديمقراطية في

العالم .[٤٩]هذا فضلا عن قناعة الفرد الراسخة بان دولته بما تملكه من امكانات القوة العسكرية والأقتصادية والعلمية لا يمكن لها ان تقهر . وكل ذلك يكوّن بالنتيجة النهائية راي عام اميركي مساند لقرارالقوة .كما تزيد المصالح الحيوية للدولة ومصالح النخب فيها من هذا الأستعداد .

اثر الأمكانات:

في مراحل مسارها المتعاقبة، تمكنت الولايات المتحدة الأميركية من مراكمة ناتج اقتصادي عالي انعكس في اقتصاد متين لم يك لينازعه حتى وقت قريب اي اقتصاد اخر . فثمة اسباب جغرافية واقتصادية وسياسية تتمثل بعزلتها جغرافيا عن العالم، والقدرة على استغلال الموارد الأقتصادية بتكاليف اقل .وبسبب اعلاء شأن مضامين القيم الليبرالية، وتعظيم حرية الفرد **Liberal Individualism values** وبسبب عدم الأنغماس الكلي في المشكلات العالمية والصراع الدولي الى مابعد الحرب العالمية الأولى ، فقد تمكنت هذه الدولة من ان تكون اول منتج زراعي في العالم، كما تهيأت في حينها لأنطلاقة صناعية كبرى . اذ بفضل الطرق الحديثة وغزارة المواد الأولية وشبكة المواصلات، فقد تخطى الأنتاج الصناعي الأميركي في بداية القرن العشرين مجموع الأنتاج الصناعي الأوربي.[٥٠] ولقد دشنت حقبة الحرب العالمية الثانية نهاية الهيمنة البريطانية على العالم وانفتحت ابواب العالم امام الولأيات المتحدة لقيادته حيث انطلقت الرساميل والبضائع الأميركية الى اسواق اوربا. وقد دفع مشروع مارشال ذلك التوجه بقوة.. وبدخول الألفية الثالثة اضحى التوزيع غير العادل للموارد هو السمة التي يتميز بها النظام الدولي. فالولايات المتحدة الأميركية التي يشكل سكانها نسبة ٥% من سكان العالم أستأثرت ب١/٤ الأنتاج الأقتصادي للعالم. [٥١]

وعلى صعيد تنامي القوة العسكرية، تمكنت الولايات المتحدة من بناء قوة عسكرية استطاعت بمرور الزمن ان تكون غير قابلة للتحدي من قبل الاخرين. ومنذ ذلك الوقت ظل مركب القوة الأميركية والى ماقبل صعود الأتحاد السوفيتي القوة الفعالة التي اثرت في التفاعلات الدولية ثم عادت لتكون هي الأكثر تأثيرا بعد تفكيك الاتحاد السوفيني، وشكل انفاقها العسكري عما يقرب نصف الأنفاق العسكري العالمي.[٥٢] ولهذا يرى البعض ان امتلاك الولايات المتحدة الأميركية لهذا المستوى من القدرات دفعها الى عسكرة سياستها الخارجية.[٥٣] مما يعني ان للقوة الدور الفعال في تنفيذ السياسة الخارجية الأميركية. ويبين الجدول ادناه نسبة الأنفاق العسكري الأميركي لسنة

٢٠١٣ بالمقارنة مع نسب انفاق قوى دولية واقليمية اخرى لنفس السنة. وما يتطلب التنويه هنا ان تراجع نسبة الانفاق كما يبينها الجدول سببها الانسحاب الاميركي من العراق.

جدول رقم (١)

حصة البلدان الخمسة عشر ذات الأنفاق العسكري الأعلى

من الأنفاق العالمي في سنة ٢٠١٣

الدولة	النسبة
١ – الولايات المتحدة الأميركية	%٣٧
٢ –الصيـــــــن	%١١
٣ – روســــــيا	%٥
٤ – المملكة العربية السعودية	%٣ ,٨
٥ – فرنســــــا	%٣ , ٥
٦ – المملكة المتحـــدة	%٣ ,٣
٧ – المانيــــــا	%٢ , ٨
٨ –اليابـــــــان	%٢ , ٨
٩ –الهنـــــــد	%٢ , ٧
١٠ –ايطاليـــــا	%١ ,٩
١١ –كوريا الجنوبيـــــة	%١ ,٩
١٢ – البرازيـــــــل	%١ ,٨
١٣ – استراليـــــا	%١ ,٤
١٤ –تركيـــــا	%١,١
١٥ –الامارات العربية المتحدة	%١ ,١
١٦ – جميع الدول الاخـــرى	%٢١

مصدر البيانات ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي لسنة ٢٠١٤ اصدرار معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، ترجمة وتوزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤ ، ص ٢٤١.

المبحث الثالث

السياسة الأميركية حيال العراق ومظهر القوة في التعامل

اسلفت في مقدمة البحث ان تحليل السياسة الاميركية حيال العراق من حيث الاهداف ، ومن حيث اساليب التعامل ينطلق من زاويتين . الاولى ، هي الاهتمام الاميركي بالمنطقة بشكل عام . واقصد بالمنطقة الوطن العربي ، وبشكل خاص منطقة الخليج العربي . اما الزاوية الثانية ، فهي التعامل

الاميركي مع العراق بشكل مباشر . حيث تصير السياسة الأميركية حيال هذا البلد بمثابة ردود افعال على سياسته على الصعيدين الوطني والأقليمي، وذلك ما سنتناوله بالتحليل في مطلبين:

اولا . دوافع الأهتمام الأميركي بالمنطقة وأساليب التعامل

(أ) دوافع الأهتمام : الأهداف

تُجمع الدراسات والبحوث التي عَنيت بتحليل السياسية الأميركية حيال الوطن العربي ، على ان دوافع اقتصادية ، واخرى سياسية ، هي ما يُحدد اطر صياغة هذه السياسة .وفي تحديد مضمون الدافع الاقتصادي فانه لا ينهض جدلاً يحول دون الجزم بان النفط محور الاهتمام الاميركي ، وبشكل خاص نفط منطقة الخليج العربي باعتباها الاغنى في العالم لماتحتويه من احتياطات لمصدر الطاقة هذا . فمنذ اربعينات القرن المنصرم ركزت السياسة الاميركية على ان يبقى نفط المنطقة ، وبشكل خاص نفط السعودية تحت السيطرة الاميركية بهدف التعويض عن تناقص الاحتياطات الاميركية وللحيلولة دون ان تقع امكانية القدرة هذه في ايد معادية.[٥٤] والواقع ان هذا المسار من الاهتمام كانت وتائره وما زالت تتصاعد، فقد اندمجت استرتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الأميركية باستراتيجية الطاقة ، وذاك ما اكد عليه وزير الطاقة الأميركي بقوله " ان أمن الطاقة هو أمـــن الولايات المتحدة الأميركية " [٥٥] وهو بهذا يُعيد الى الأذهان ما كان قد اكده جوزيف ناي مساعد وزير الدفاع الأميركي في ١٧ مايس ١٩٩٥ " من ان النفط في الخليج العربي يأتي في راس المشاغل الأمنية لواشنطن " [٥٦] ولما كان النفط بهذا المستوى من الأهمية فان اقتراب اي منافس نحو المنطقة يُعد تهديدا لهذه المصالح. وتبعا لذلك فان منع تغلغل قوى منافسه الى المنطقة مثل روسيا الاتحادية ، وكذلك الصين يعزز هذا الأهتمام. ذلك ان الأستئثار بموارد الطاقة في المنطقة يقلل من مرونة منافسة هذه القوى لدور الولايات المتحدة العالمي . ولا شك ان هذه الاهمية تؤثر كثيرا في طبيعة اساليب التعامل كما سنتناول ذلك لاحقا.

اما الدافع السياسي فقد كان تابعا للدافع الأقتصادي اي المصالح الحيوية الأميركية في منطقة الخليج والجزيرة العربية . اذ من المنطقي القول ان المنطقة لو لم تك غنية بالنفط لما حظيت بمثل هذا الاهتمام الدولي الذي بلغ مستوى الصراع بين أستراتيجيات القوى الكبرى .

وفي بحث دافع الاهتمام الاميركي سياسيا بالمنطقة، نستطيع القول ان أمن اسرائيل وضمان بقائها متفوقة على جيرانها العرب هو من ابرز الدوافع . وتحت ظل هذا التفوق تعملعلى فرض

تسوية للصراع في دائرته الفلسطينية – الاسرائيلية بعد ان أُخرجتمن هذه الدائرة كل من مصر وسوريا والاردن كأطراف مساندة للفلسطينين . ولا ريب ان احتلال العراق وتحطيم قوته يقع في هذا السياق ايضا. هذا فضلا عما تمنحه السيطرة الأميركية على نفط المنطقة من فاعلية في التأثير على منافسيها اقتصاديا ، وما ينتج عن ذلك من تأثيرات سياسية دولية.

(ب) دافع الأهتمام. اساليب التعامل

بعد هذه العجالة في بيان دوافع التعامل الاميركي مع المنطقة ، يقتضي الامر الوقوف على اساليب التعامل التي اعتمدتها السياسة الاميركية حيالها . وبهذا الخصوص لابد من التاكيد على ان اساليب التعامل لم تتسم بالثبات ، وانما تبدلت لتتوائم مع متغيرات دولية ، واخرى اقليمية . ففي النصف الثاني من القرن المنصرم كان التعامل لضمان المصالح الغربية يجري عن طريق النُظم الصديقه ، وكانت كل من ايران والسعودية باعتبارهما مؤيدتين للغرب هما من يتولى ضمان المصالح الاميركية ، في الوقت الذي تقوم الولايات المتحدة الاميركية تزويدهما بالسلاح ودعمهما دوليا ،وذلك ما سمي بسياسة العمودين. (٥٧) ولقد توخت الولايات المتحدة الاميركية عبر هذه السياسة المحافظة على استقرار المنطقة وحماية الانظمة السياسية التقليدية، اي تجنب الاضطرابات التي قد تتيح للأتحاد السوفيتي في حينه في – حال وقوعها – فرصة القفز الى المنطقة . بمعنى ان التوازن المطلوب يجب ان يحول دون تغيير الوضع القائم

لكن المتغيرات الدولية والاقليمية التي شهدتها المنطقة ومقترباتها مثل ، التدخل السوفيتي في افغانستان عام ١٩٧٩*. والثورة الايرانية في العام ذاته التي كان من نتائجها خسارة الولايات المتحدة الاميركية لاحد حلفائها المطيعين ، وخسارتها اقرب موقع للنيل من الجسد السوفيتي.(٥٨) هذه المتغيرات كانت قد بلورت رؤية جديدة للولايات المتحدة في التعامل مع المنطقة مفادها ، ان الاعتماد المطلق على الحليف غير مضمون لان حفظ المصالح الاميركية في هذه الحالة تتحكم فيه الاوضاع السياسية الداخلية للحليف فتبقى المصالح ما بقي هذا الحليف. او قد ينهزم فتنهار بهزيمته.(٥٩) وعلى اثر هذه التطورات أُنشأت قوات التدخل السريع التي تحددت مهمتها بالتصدي المباشرلاي تهديد للمصالح الاميركية سواء أكان التهديد متأتٍ عن السوفيت او القوى الاقليمية او الحركات الراديكالية. (٦٠)ولمواجهة اي تداعيات محتملة للأحداث آنفة الذكر وتحذيرا لما قد كان يقوم به الاتحاد السوفيتي سابقا، او اي جهة اخرى في منطقة النفوذ الاميركي هذه فقداعلن

كارترعام ١٩٨٠ بان " اي محاولة من اي قوة خارجية على منطقة الخليج (الفارسي) سوفُ تعد هجوما على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وسوف يقابل ذلك الهجوم بكل الوسائل الضرورية بما في ذلك استعمال القـــوة المسلحة".[٦١] وباندلاع الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠ كانت الولايات المتحدة الامريكية ترى ان استمرارها يحقق لها نتائج ايجابية .فهي ستضعف قوة كلا البلدين ، كما انها وسيلة لاعادة تدوير عائدات النفط للدول الغربية ،عن طريق شراء الأسلحة ،لاسيما ان اغلب مصادر التسليح هي غربية المنشأ .[٦٢] واستمرارا لمنهج التحرك المباشر دون الاعتماد على الوكلاء او الاصدقاء ، فقد أُعيد خلال ادارة ريغان تنظيم قوات الانتشار السريع واصبحت تعمل تحت اسم القيادة المركزية CENTCOM** وانيطت بها مسؤولية التصدي لاي تهديد تتعرض له المصالح الاميركية .

على ان اسلوب التعامل كان قد تغير اثر احداث شهدتها الساحة الدولية والاقليمية . فعلى الصعيد الاقليمي اجتاح العراق الكويت في ٢ اب ١٩٩٠ ،اما على الصعيد الدولي فقد تفكك الاتحاد السوفيتي رسميا في ٢٥ كانون الاول ١٩٩١، ثم سقط جدار برلين وأُعلِن عن وحدة المانيا .هذا فضلا عن التطورات التي شهدتها مسيرة الاتحاد الاوربي. وكان لابد ان تؤثر مثل هذه الاحداث على اختيارأساليب التعامل . لقد كان اجتياح العراق للكويت مدخلا لاسلوب جديد في التعامل . يتمثل بالحضور الاميركي المباشر في المنطقه والبقاء فيها بمستويات من القوة تفوق مستوياتها التي سبقت الحدث.

من جانب اخر ان تفكك الاتحاد السوفيتي قد وضع الولايات المتحدة الاميركية على قمة هرم القوة . وأن سعيها لأن تكون لها الصدارة ، وامكانية التاثير الدولي زاد لديها الزخم للسيطرة على منابع النفط لحرمان اقتصادت قوى دولية ناهضة ومنافسة. تناولها كيسنجر بالقول ان هناك اربعة انظمة دولية يتعذر تطبيق صيغة واحدة على تحليلها،وهو ما يُعتبر تحدٍ يواجه اميركا لان تجربتها التأريخية ازاء هذا التطور تعتبر قليلة ، فهناك.[٦٣]

١– النظام الاميركي الاوربي ، لامجال في هذا النظام لاستخدام القوة بسبب الطبيعة الديمقراطية للعناصر المكونة له ، وللتقدم الاقتصادي الذي احرزة.

٢ – النظام الاسيوي ، حيث الهند ،الصين ،اليابان ، روسيا والكوريتين ودول جنوب شرق اسيا .ويشير الى ان العلاقات في هذا النظام تكتنفها خصومة استراتيجية وان انبعاث القوة العسكرية

الصينية مدعاة لاحتمالات وقوع حرب لا تكون الولايات المتحدة بعيدة عنها بسبب موقفها من قضايا المنطقة مثل تايوان.

٣ – نظام التفاعلات الجاري في الشرق الاوسط حيث محرك التفاعل بين عناصره ايديولوجية دينية ،وهي تماثل صراعات اوربا في القرن السابع عشر.

٤ – النظام الافريقي ، حيث التمزق والصراعات الموروثة من حقبة الاستعمارالاوربي ، ووجود صراعات اثنية كامنه يمكن ان تتفجر الامر الذي يجعل طبيعة هذا النظام والتفاعلات الجارية فيه وما ينتج عنها بمثابة تحد للدول الديمقراطية مما يوجب عليها العمل على انماء المجتمات الأفريقة . وانهاء الصراعات الأثنية او التلطيف منها .

وبقدر تعلق الامر بما اسماه كيسنجر بنظام الشرق الأوسط ، ووصفه لمحركات التفاعل بين عناصره بكونها ايديولوجية دينية . وأنها هي وراء الصراع بين اطراف النظام او نظمه الفرعية . وهو بهذا يتوافق مع اطروحة برجينسكي من "ان المنطقة مثقلة بانعدام الأستقرار الداخلي النابع من التوتر الأثني والديني."[٦٤] ويتوافق كذلك مع اطروحة صموئيل هنتنغتون القائلة "ان الثقافة الأسلامية تفسر الى حد كبير فشل قيام الديمقراطية في اماكن كثيرة من العالم الأسلامي". [٦٥] فأن هذه الاطاريح الفكرية هي المرشدة لسياسة المحافظين الجدد تجاه المنطقة والتي اجملها بوش بقوله " ان رسالة اميركا التأريخية ورسالته هو ، هي حفز تحّول لا يقل عن تغيير ثقافة العالم الأسلامي باكمله ، وسياسته ". [٦٦]وانها تكون الفكرالأستراتيجي لبلقنة المنطقة.

ثانيا – دوافع التعامل الاميركي مع العراق واساليب التعامل:

لا ريب ان علاقات او سياسات اليوم لها خلفيتها التأريخية. فالحاضر له ماض بني عليه. ولعل فهم العلاقات الاميركية العراقية الراهنه يتطلب تأمل وتحليل ماضيها القريب ، وهو ما سنتناوله في السطور التالية.

يُعد منتصف العقد الخامس من القرن المنصرم نقطة تحول في الدور الاقليمي لكل من بريطانيا وفرنسا في المنطقة. فمنذ الانذار الاميركي السوفيتي لكلا الدولتين اثناء العدوان الثلاثي الذي شنته كل من بريطانيا، فرنسا واسرائيل على مصر عام ١٩٥٦ بدأ واضحا تراجع فاعلية كليهما لتشهد المنطقة بروز فاعلية لاعب جديد هو الولايات المتحدة الأميركية . قبل هذا التأريخ وحتى عام ١٩٦٨ لم تُظهر هذه الاخيرة اهتمام سياسي بالمنطقة بشكل عام والعراق بوجه خاص عدا ما يتعلق

بامن اسرائيل منذ حرب حزيران عام ١٩٦٧* فقد كانت بريطانيا باعتبارها حليفةً للولايات المتحدة الامريكية ، قد اغنت هذه الاخيرة من التدخل المباشر والانغماس في قضايا المنطقة او مشاكلها. فهي الراعية لمصالح الغرب عموما. وقد جرى التعامل مع العراق من قبل بريطانيا بتوظيفه في اطار حلف المعاهدة المركزية لتوظيفه – مع بقية دول الحلف – بأعاقة انتشار نفوذ السوفيت في المنطقة . لكن ما ان تغير نظام الحكم في العراق عام ١٩٥٨، وما ان شرع باقامة علاقات ايجابية مع الاتحاد السوفيتي حتى بدأت كل من بريطانيا وايران واسرائيل في ممارسة سياسات القوة ضده من خلال مساندة الاكراد ضد الحكومة المركزية وقتها.(٦٧) وسوف نتناول في السطور اللاحقة اساليب التعامل الأميركي مع العراق وعلى ثلاث مراحل :

المرحلة الاولى ١٩٦٨ ـ ١٩٩٠

لاحقا وبعد عقد من السنين شهدت المنطقة حدثين اقليمي ودولي ، الاول هو تغّير نظام الحكم في العراق عام ١٩٦٨، واستلام البعث السلطة فيه ، معلنا عن توجهات قومية معادية لاسرائيل وللدول المسانده لها ، فضلا عن تبنيه سياسة داخلية تتجه نحوأستثمار موارده الاقتصادية وطنيا وبشكل خاص الثروة النفطية . اما الحدث الدولي، فهو المتمثل بقرار الحكومة البريطانية عزمها الانسحاب من شرق السويس في غضون ثلاثة سنوات تنتهي عام ١٩٧١، وقد كان لهذين الحدثين دور في اذكاء الاهتمام الامريكي بالمنطقة . انعكس هذا بتوظيفها في اطار استراتيجي مواجه لاستراتيجية سوفيتية ، ترجمت ذلك اتفاقيات عسكرية مع دول المنطقة جعلتها مترابطة مع قواعد اخرى خارجها . وظلت اهداف اهداف السياسة الامريكية كما هي بأعتبارها من الثوابت وهي (٦٨).

١ – تأمين حصول الولايات المتحدة الامريكية والغرب على النفط العربي وبأسعار معقولة.
٢ – ابقاء الاتحاد السوفيتي السابق بعيدا عن الشرق الاوسط .
٣ – المحافظة على امن اسرائيل و تفوقها على جيرانها العرب.

يسود لدينا الاعتقاد كما قدمنا ، ان السياسة الامريكية حيال العراق وتحديد أساليب التعامل معه كانت ـ في احد الاوجه ـ ردود افعال على توجهات السياسة العراقية على الصُعد الوطنية و الاقليمية والدولية ، وما يكتنفها من تعارض مع الاهداف الامريكية المذكورة آنفا . ولعل تسليط

الضوء على مسارات السياسة العراقية في تلك المرحلة وصولا حتى عام ١٩٩٠ تكشف لنا حقيقة التعارض بين السياستين فلنتابع ذلك .

ففيما يتعلق بالهدف الاول (النفط) ولبيان ما اذا كانت السياسة النفطية للعراق تتعارض مع اهداف السياسة الأميركية ؟ يفيدنا ان نقتبس في هذا الموضع رؤية المفكر الاميركي نعوم شومسكي بشأن كيفية تحليل السياسة الخارجية الامريكية اذ يقول " اذا كنا نود ان نفهم اي شيء عن السياسة الخارجية الامريكية فمن المفيد ان نبدأ بتقصي البيئة الاجتماعية المحلية ، اي من يصوغ السياسة الخارجية، ما هي المصالح التي يمثلها هؤلاء الناس وما هو المصدر المحلي لقوتهم.. ويضيف قائلا ، احد الظنون المعقولة هو ان السياسة التي تنشأ سوف تعكس (المصالح الخاصة) لاولئك الذين يصمموها."[٦٩] فالسياسة الامريكية طبقا لهذه التساؤلات تتركز على مصالح . وهذا امر طبيعي ، ولكن مصالح من تلك التي تهتم بتحقيقها السياسة الاميركية ؟ وللأجابة على هذا التساؤل يرشدنا منهج نخب القوة **Power Elite** في تحليل السياسة الخارجية الامريكية، لمعرفة المصالح التي تحرص على تحقيقها السياسة الاميركية ،باعتبارها اهدافا لتلك السياسة – يرشدنا – الى القول ، ان الشركات النفطية والمؤسسات المالية والمركب الصناعي العسكري كلها تندرج تحت عنوان نخبة القوه . ولما كانت السياسة النفطية قد دخلت منذ اربعينات القرن المنصرم ضمن اختصاص وزارة الخارجية . فانه يمكن القول ان مصالح النخب (الشركات) قد اندمجتبالمصالح العليا للدولة. وهذا يقودنا الى التساؤل عما اذا كان قرار العراق بتأميم عمليات النفط قد اضر بمصالح هذه النخب ام لا ، وهل كان لهذه النخب فيما بعد دور لاحق في صياغة اساليب التعامل الاميركي مع العراق ؟ لأستنتاج اجابة صحيحة على هذا التساؤل قد يكون مفيدا التذكير بتدخل ال **CIA** الأميركية على تدبير الأنقلاب للاطاحة بمصدق وحكومته بعد ان اقدم هذا على تأميم النفط الايراني فيما عرف بعملية **Ajax** كرد فعل على قراره بتأميم النفط الأبراني ، اذ بعد الاطاحة بمصدق اعيدت السياسة النفطية الى ما كانت عليه قبل التاميم . ومثله ماحصل للعراق بعد الاحتلال

لاسيما وان اسعار النفط بفعل السياسة النفطية الجديدة في حينها كانت قد ارتفعت قياسا بالسنوات السابقة . كما اظهرت الدول العربية المنتجة للنفط ، وبشكل خاص المملكة العربيه السعوديه – الحليفة للولايات المتحدة الامريكية – جرأةً في اتخاذ قرار حظر تصديرالنفط للولايات

المتحدة الامريكية اِثر حرب تشرين عام ١٩٧٣. فضلا عن ان السياسة العراقية كانت قد تبنت فكرة استخدام النفط سلاحا في الصراع العربي الاسرائيلي، للضغط على الولايات المتحدة الامريكية بهدف دفعها لاتخاذ مواقف عادلة من القضية الفلسطينية. (٧٠) ولا ريب ان مسار السياسة العراقية بهذا الاتجاه يتقاطع مع مسار السياسة الامريكية المساندة لاسرائيل التي ارتقت الى مستوى التحالف.فضلاً عن ان واشنطن اعتبرت العراق مساندا للارهاب بسبب موقفه المساند للمقاومة الفلسطينية.

اما فيما يتعلق بالهدف الثاني (منع انتشار النفوذ السوفيتي) فان ابرام العراق لاتفاقية الصداقة مع الاتحاد السوفيتي وما اعقبها من تصاعد مبيعات السلاح السوفيتي للعراق حيث بلغت نسبة اسهام الاتحاد السوفيتي في تسليح العراق حتى بداية العقد الثامن ٧٥% من مجمل السلاح الذي استورده العراق.(٧١)وبشكل عام و في ظل هذه التطورات صار العراق وفقاً للرؤية الامريكية " بيدقا في الحرب الباردة ... او انه على حد وصف كيسنجر وزير الخارجية الامريكي حينذاك العميل السوفيتي الرئيسي في الشرق الاوسط". (٧٢)بمعنى ان مسعى الولايات المتحدة الامريكية لمنع انشار النفوذ السوفيتي في المنطقة قد تبدد بفعل السياسة العراقية ، وان العراق اصبح مدخلا اخر للنفوذ السوفيتي اليها حيث كانت سوريا قد انفتحت على الكتلة الشرقية قبل ذلك.

وفيما يتعلق بالهدف الثالث (مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية) فان العراق فضلا عن كونه لم يعقد هدنة مع اسرائيل منذ ١٩٤٨ كان قد شرع عام ١٩٦٨ بمساندة المقاومة الفلسطينية .اذ انذرالاردن عام في معركتها مع المقاومة عام١٩٧٠بالتدخل لصالح المقاومة الفلسطينية مالم تتوقف عن قصفها لمواقع الفلسطينين.(٧٣) وناهض مشروعات التسوية السلمية . والعراق وان لم يفلح عام ١٩٧٩ في منع مصر من المضي في هذا المسار، ولا ايقـــاف تطوراته*،الا انه بمجمل مواقفه من القضية الفلسطينية كان من وجهة نظر الخارجية الامريكية " الدولة العربية الاكثر تطرفا وعنادا ".(٧٤)

وخلال هذه المرحلة تركز اسلوب التعامل الاميركي مع العراق ،وكذلك مع الحركات الراديكالية في المنطقة بتدعيم قوة ايران لمواجهة احتمالات تنامي الدور الأقليمي للعراق ، ولهذا فقد شرعت ايران ثانية بدعم الحركة الكردية ضد الحكومة المركزية . ولم ينته هذا الدعم الا بتوقيع اتفاقية الجزائر

سنة ١٩٧٥ والتي بموجبها اعيد ترسيم الحدود بين البلدين، وحصلت ايران تبعا لذلك على نصف شط العرب .

ولا ريب ان الثورة الايرانية ١٩٧٩، واندلاع الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ كان لهما الاثر على اسلوب التعامل مع كل من البلدين. لقد رفعت ايران شعار معاداة اميركا واصفةً اياها (بالشيطان الأكبر) بناء على ما ابدته من مساندة والتزام بحماية الشاه وحكومته. كذلك فاقمت قضية الرهائن والمحاولة الأميركية الفاشلة لتحريرهم من ازمة العلاقات الأميركية الايرانية .من جانب اخر وجد العراق في ظروف الفوضى الأيرانية وتبني ايران لسياسة تصدير الثورة الى دول المنطقة بدأَ به، فرصة لمواجهة هذه السياسة . وكذلك للتحلل من من نتائج اتفاقية الجزائر لا سيما وانها ابرمت في ظل وضع كان فيه العراق ضعيفا من الناحية العسكرية . وبالتالي فقد اندلعت الحرب بين البلدين ، تلك التي كانت في التصور الأميركي سبيلا لأضعاف كلا البلدين عسكريا واقتصاديا . وفعلا فقد استهلك كليهما عائدات النفط وسواها لتمويل ماكنة الحرب. وامعانا بسياسة الأضعاف هذه فقد قامت اسرائيل ، بعلم ودراية الولايات المتحدة الأميركية بالعدوان على العراق وضرب مفاعل تموز عام ١٩٨١.

المرحلة الثانية ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣

من ابرز الأحداث التي كان لها اثراَ في تغيير اساليب التعامل الأميركي مع العراق خلال هذه المرحلة هي الأجتياح العراقي في اب ١٩٩٠،قبل ذلك ، واي كانت المواقف العراقية من القضايا التي تعني بها السياسة الامريكية ، لم تظهر هذه الأخيرة ميلا لممارسة القوة بشكل مباشر وسافر. لكن اجتياح العراق للكويت في العام المذكور "قلب المعادلة الأستراتيجية ، واذا ماتقدمت القوات العراقية نحو حقول النفط شرق السعودية، فسوف تسيطر بغداد على الجزء الأكبر من نفط العالم وعند ئذ يستطيع العراقيون ان يُملوا مايريدون على اميركا الامـــر الذي يوجب حماية النفط السعودي سواء اكان ذلك بموافقـــة سعودية ام بدونهـــا".[٧٥] وذاك ما دعاها باللجوءالى القوة بزخم كبير ، بناء على رؤية للعراق، بأنه بعد احتلاله الكويت اصبح يهدد المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي وكل منطقة الشرق الاوسط[٧٦]. كما ان مسارات سياسة العراق الاقليمية جعلته على حد توصيف كيسنجر " بلاء على جيرانه"[٧٧] وان نظام الحكم فيه اصبح " لا يطاق". [٧٨] وقد ولد كل ذلك** قناعة لدى الغرب ، ان تغيير النظام

فيه سيخلق مناخا افضل لحل مشكلة الشرق الاوسط . ولهذافقد وصف نتنياهو تدمير قوة العراق بعد عام ١٩٩١ بقوله " هزيمة العراق في حرب الخليج خلقت ظروف مريحة لتحقيق الهدف الأسرائيلي اي تحقيق تسويات سلمية مع العرب لا تسلب من اسرائيل مكاسبها في حرب الايام الستة ". (٧٩)

لقد كان اخراج القوات العراقية من الكويت ، وقبوله بقرارات مجلس الامن*. والتزامه بها،يستدعي بل يفرض الكف عن استخدام القوة ضده بيد ان هذا لم يحصل فقد شهدت تلك المرحلة استمرار العمليات العسكرية تمثلت بضربات جويه متوالية**. من جانب اخر استمرت فرق التفتيش تجريد العراق من اسلحته التقليدية الثقيلة بحيث لم يعد يملك من المدافع ما يتجاوز مداه ال ١٣٠ كم.

وعلى صعيد آخر كان الخبراء الاميركان العاملين في لجان التفتيش يتجاوزون ارتباطهم بالمنظمة الدولية ويعملون لصالح مقتضيات السياسة الامريكية . فلقد نقلت ٢٥ الف وثيقة تم الاستيلاء عليها في وزارة الخارجية العراقية الى وزارة الخارجية في واشنطن دون المرور عبر قنوات الامم المتحدة . (٨٠)

وتعبيرا عن رفض التأثيرات الأميركية على اعمال لجان التفتيش ، فان منسق الشؤون الانسانية، دنيس هوليداي ، كان قدم في ٢٣ ايلول ١٩٩٨ استقالته من مهمته معترضا على الهدف من التفتيش بقوله " اننا في مسار تدمير مجتمع بكامله ".(٨١) وفي ١٢ شباط ٢٠٠٠ استقال ايضا " هانز فون سبونيك منسق الشؤون الانسانية ،احتجاجا على استمرار العقوبات الاقتصادية غير المتعلقة بالشأن العسكري ، او بالمعدات ذات الصلة بها. وفي الوقت الذي بدأ فيه الموظفون الدوليون امتعاضهم من التوظيف الاميركي لمنظمة الامم المتحدة لخدمة سياسات اميركية فان هذه الاخيرة مضت في استخدام منهج القوة فاصدر الكونغرس الاميركي عام ١٩٩٨ ما اسمي في حينه قانون تحرير العراق وبموجبه تم تخصيص (٩٨) مليون دولار لتفعيل انشطة احتلال العراق .واستمر المنهج الاميريكي هذا النحو حتى عام ٢٠٠٣ حيث تم ذلك فعلا. وقد تركز اسلوب التعامل الأميركي طيلة هذه الفترة على تحطيم القدرة العسكرية العراقية ، وتهيئة واقع اداري يحول دون مد نفوذ الحكومة على شمال العراق من خلال ما اسمي بالملاذ الامن، ليكون هذا اساس فكرة الاقاليم التي ستطرح دستوريا في المرحلة الثالثة.

استخدام القوة خلافا لميثاق الامم المتحدة

ايقنت الدوائر ألأستخبارية الأميركية ، بانها لن تتمكن عن طريق العمل السري من تغيير نظام الحكم في العراق ، وبالتالي فأن الوصول الى هذا الهدف لن يتم الا بأجتياح عسكري شامل . ولقد اظهرت خطة الأحتلال " الأوب ١٠٠٣ التي كانت قد اقرت للمـــــرة الأخيرة عام ١٩٩٦ ".[٨٢]عزم الولايات المتحدة الأميركية على تحقيق هذا الهدف فأخراج العراق من دائرة القوة والغاء دوره الاقليمي اصبح هدفا امريكي مثلما كان من قبل هدفا اسرائيليا ملحا . وقد وضعت الولايات المتحدة الأميركية سياستها حيال المنطقة في اطار ما اسماه بعض سياسيها " بالتغيير الديمقراطي " في الشرق الأوسط . وحيث ان العراق بالتصور الأميركي هو احد صُنّاع المشاكل التي تواجه السياسة الأميركية . فقد كان الاحتلال مدخلا لشرق اوسط جديد تريده بيئة اقليمية ضامنة لاهدافها في المنطقة . وهوما اكده ولفويتز بتصريح له في ايار عام ٢٠٠٢ اذ قال " ان التحول الديمقراطي للشرق الاوسط من خلال تغيير النظام في العراق جدير بالثمن . اما اسلحة الدمار الشامل ما هو الا امرٌ أُقرّ رأينا عليه لأنه القضية الوحيدة التي يتفق عليها الجميع".[٨٣] ويكشف جورج تنت عن اصرار الولايات المتحدة الأميركية على استخدام القوة ضد العراق بقوله " ان الحرب واقعة وان الزخم الذي يديمها ليس اسلحة الدمار الشامل ، وانما قضايا اكبر مثل تغيير السياسة في الشرق الاوسط ".[٨٤] ، وتغيير السياسة في الشرق الأوسط يعني ايجاد بيئة اقليمية خالية من اي حركة تناهض الرؤية السياسية الأميركية للتعامل مع قضايا المنطقة، وبشكل خاص قضية الصراع العربي الصهيوني .او اي قوة تناهض سيطرتها على او التحكم بمصادر النفط الكبرى الموجوده في منطقة الخليج العربي وسواها من المناطق الاخرى التي لم تظهر مسرحا للعمليات بعد . بأعتبار ان هذه السيطرة ترتبط بمشروع القرن الأميركي الجديد . [٨٥]والذي هو في اطاره العام يعني " اعادة تشكيل المحيط الدولي حسب المنظور الأميركي ، وتطبيق القيم الأميركية الداخلية على العالم الخارجي ." [٨٦]او " انه نظام عالمي مصمم اميركيا ليعكس التجربة المحلية الأميركية " [٨٧]

وللشروع بسياسة القوة العسكرية ضد العراق فقد اتجهت الدبلوماسية الاميركية نحو استصدار قرار من مجلس الامن لشرعنة احتلال العراق اعتمادا على ما يسمى بالاستراتيجية القانونية ، بيد ان هذه المحاولة واجهت رفضا من قبل كل من فرنسا وروسيا في مجلس الامن وكذلك المانيا . وعلى صعيد آخر لم تجدِ نفعا مذكرة دوغلاس فيث وكيل وزير الدفاع الامريكي لشؤون السياسات التي ارسلها الى ممثلوا المانيا وفرنسا في مؤتمر لهم في برلين عقد في ايلول ٢٠٠٢ التي ضّمنهاالقول " ان

الحرب ليست اختيارية... ان علينا الا نَعلق في التمسك بحرفية القانون بشأن الدليل الواضح على التهديد الوشيك". (٨٨)

وعلى الرغم من ان العراق كان قد اقدم صيف عام ١٩٩١ باجراء احادي الجانب ، دمّر خلاله ما يمتلكه من اسلحة الدمار الشامل . ولم يجدد نشاط اي منها لاسيما وانه لم يعُد يمتلك البنى الأرتكازية لهكذا نشاط فضلا عن الحصار. (٨٩) الأ ان القرار ١٤٤١ الذي اصدره مجلس الأمن بجلسته ٤٦٤٤ في الثامن من تشرين الثاني ٢٠٠٢ اي بعد مضي احد عشر عاما على انشطة فرق التفتيش ، وقبل الاحتلال بأشهر كان قد تضمن النص على " ... عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن ونشره لاسلحة الدمار الشامل يُعد تهديدا للسلم والأمن الدوليين " ولتبرير التعامل مع العراق على اساس القوة تضمن القرار " ان العراق كان لا يزال في حالة خرق جوهري لألتزاماته المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة . ونص في الفقرة (١٣) من ان العراق سيواجه عواقب خطيرة نتيجة لأنتهاكاته المستمرة لألتزاماته . ولعل صياغة القرار على هذا النحو لم يك بمنأى عن تأثير الجانب الأميركي .

ولقد صدر القرار بموافقة الدول دائمة العضوية. الا ان آراء مختلفة في تفسيره قد نهضت تبعا لآختلاف المصالح . فالرأي الأميركي البريطاني يذهب الى ان على العراق ان يقدم دون ابطاء ووفقا للجدول الزمني كل ما لديه من معلومات ذات صلة ببرامجه المتعلقة باسلحة الدمار الشامل التي كانت قد دمرت . وان اي معلومات غير صحيحة ستشكل خرقا ماديا ومخالفة للقرار تستوجب الرد بقـــوة . فيما ذهبت كل من روسيا والصين وفرنسا ، الى ان القرار لا يجيز لاي دولة منفردة او بالتعاون مع غيرها باستخدام القوة المسلحة ضد العراق ، واذا كان هناك من مقتضى لأستخدامها فيجب ان يكون جماعيا وبقرار صريح وواضح يصدر عن مجلس الأمن في حال ثبوت خرق مادي لهذا القرار من العراق .(٩٠)ورغم معارضة الدول الثلاثة على محاولات اصدار قرار يجيز استخدام القوة الا ان الولايات المتحدة الأميركية تجاهلت ذلك متحدية بذلك ميثاق الامم والمتحدة وبشكل خاص مبدأ سيادة واستقلالالدول .

المرحلة الثالثة ٢٠٠٣ الى الوقت الراهن

وخلال الغزو الامريكي – البريطاني البربري للعراق استخدمت كلا الدولتين القوة المفرطة Hyper power، فدون الحديث عما تحملة التسمية التي اعطيت للعمليات العسكرية

"الصدمة والرعب **Shock and awe**" *من رمزية . فقد تجاوزت العمليات العسكرية مبدأ الموازنة بين الانسانية والضروره ، كاحد المبادئ التي يفرضها مضمون اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩[٩١].

وبعد الاجهاز على الماكنة العسكرية للعراق وانجاز الاحتلال ، اقدم الغزاة على خطوة مقصودة ومدروسة من قبلهم و ومطلوبة من قوى اقليمية ومحلية. تتمثل هذه الخطوة في حل الجيش العراقي ، والمؤسسات الأمنية ، كيلا تنبثق ثانية تجربة خلايا الضباط الاحرار التي كان لها الدور في تغيير النظام الذي بناه الاحتلال البريطاني عشية احتلاله للعراق في بداية القرن العشرين. وبعد هذا الأجراءصار تقويض الدولة هو مسار التعامل ، فلقد قامت قوات الاحتلال بتدمير المتبقي من البنى التحتية للاقتصاد العراقي بدءً من السيطرة على النفط ونهبه الى تدمير المصانع التي لم يطالها القصف الجوي خلال العمليات العسكرية . فضلا عن تدمير مؤسسات الدولة بالنهب والحرق .فبالأضافة الى نهب وثائق الدولة المهمة ، ذكر اكثر من مصدر ان قوات الأحتلال نقلت خارج العراق اجهزه ومعدات ثقيلة ومتطورة من منشأت التصنيع العسكري لم تقصف بقصد نظرا لأهميتها في ضوء معلومات كانت قد تسربت عنها من عناصر لجان التفتيش. وقد تم كل هذا التدمير مصداقا لعزم الغزاة على ارجاع العراق الى عصر ما قبل التصنيع.

ولم يتوقف منهج التخريب عند الميدان الأقتصادي بل امتد ليشمل القطاع التعليمي وبشكل خاص التعليم العالي . وكان افراغ العراق من العلماء واساتذة التعليم نقطة الانطلاق، حيث طالت يد القتل الكثير منهم . وتحت وطأة التهديد هرب آخرين خارج العراق . كل ذلك للحؤول دون تمكّن العراق من امكانات اعادة بناء الدولة . وامعاناً في هذا النهج فقد توجهت لصوص الاحتلال نحو سرقة المتاحف العراقية ، هذا دون الحديث عن التصرف البربري للقوات الغازية المتمثل بأتخاذ المواقع الآثارية مواقع عسكريه . ولا ريب ان هذا النهج من التعامل لم يكُ عفويا بل كان في سياق الاعتداء على الارث الحضاري للعراق وحرمان الانسانية منه باعتباره تراثا للانسانية وان كان موئله العراق .

وعلى صعيد اضعاف التماسك الأجتماعي ، فقد عمد المحتل الى ايجاد معادلة طائفية طرفيها [انتم ونحن] وكرس ذلك دستوريا بشكل غير مباشر ، باعتماد مفهوم المكون دون اعتماد مفهوم المواطنة . وقد خلخلت هذه المعادلة من التماسك الأجتماعي بسبب ما احدثته من صراعات

داخلية ، هذا دون الحديث عن تاثيراتها على وضع الاقليات حيث تضاءلت الاعداد المكونة لكل اقلية عما كانت عليه قبل الأحتلال وكما يبينه الجدول ادناه.

جدول رقم (٢)

تقديرات تُظهر بأن نصف الاقليات العرقية والدينية طردت من العراق منذ ٢٠٠٣

الطائفة او الاقلية	٢٠٠٣	٢٠١١
١ – المسيحيون بما فيهم الآشوريون ، الكلدان ،السريان واغلبهم يسكنون اطراف اقليم كردستان ، وقليل منهم في البصرة	مليون واربمائة الف	٤٠٠ . ٦٠٠ الف
٢ - التركمان مسلمين موزعين بين سنة وشيعه	٨٠٠ الف	٢٠٠ الف
٣ - الصابئة ويسكنون جنوب العراق	٦٠ - ٧٠ الف	٥ - ١٠ الاف
٤ - الآيزيدين يسكنون جبال سنجار غرب الموصل	٦٠٠ - ٧٠٠ الاف	اقل من ٥٠٠ الف
٥ -الشبك ويسكنون نينوى منذ ١٥٠٢	٤٠٠ - ٥٠٠ الف	٢٠٠- ٤٠٠ الف
٦ - الكرد الفيلية ، وهم اكراد شيعة ويسكنون ديالى والحدود الغربية من ايران ويسكنون ايضا في بغداد	١ - ٥، ١ مليون	١٠٠- ١٢٠ الف
٧ - الككائيين يسكنون كركوك والموصل	٢٠٠ الف	٦٠ - ٧٠ الف

المعلومات مقتبسه من . **Anthony H.Cordesman and Sam Khazai , Iraq After US Withdrawal: US Policy and the Iraqi Search for Security and Stability center for strategic and international studies.2012 .p10**

كما وضع المحتل قواعد النظام السياسي الجديد على اسس طائفية / مذهبية / اثنية ، وذلك بناء على تعظيم مفهوم التعدية . وقد انعكست هذاعمليا على توزيع اجهزة السلطة التنفيذية حصصا على ما اسماه الدستور مكونات الشعب العراقي بحيث اصبح تقسيم المناصب وفق هذه الأسس عرفا دستوريا . فاوجد المحتل بذلك نظام سياسي عقيم غير قادر على تحريك ماكنة الدولة لتعارض مصالح [مكوناته] بعضها البعض . ويُعد غياب التنمية الاقتصادية ، مقابل هدر المال العام وتفشي ظاهرتي الفساد الاداري والمالي دلالة وضعية على فشل النظام .

وقبل انسحاب القوات الأميركية الغازية ابرم كلا الطرفين . اتفاق الأطار الأستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين الولايات المتحدة الأميركية والعراق SAF ، وقع يوم ١٧تشرين الثاني ٢٠٠٨ في بغداد ، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في الاول من كانون الاول ٢٠٠٩ ، وقد جاء في القسم الثالث (التعاون الدفاعي والأمني) منه" ... تعزيزا لقدرة جمهورية العراق على ردع كافة التهديدات الموجهة ضد سيادتها وامنها وسلامة اراضيها يواصل الطرفان العمل على تنمية علاقات التعاون الوثيق بينهما فيما يتعلق بالترتيبات الدفاعية والأمنية " وبالنظر الى الفقرة الثانية من القسم الحادي

عشر (الأحكام الختامية) نلحظ ان الاتفاق لم يحدد سقفا زمنيا ينتهي بموجبه . فهو ساري المفعول ما لم يقدم اي من الطرفين اخطارا للاخر بنيته على انهاء العمل به . وهذا ما يعني بالضرورة ان الولايات المتحدة الأميركية ملزمة بعد التنسيق مع العراق بالمحافظة على سلامته الأقليمية ومواجهة كافة التحدياتالتي تهدد امن العراق .

ويُعد ظهور داعش قبل اكثر من سنتين على الساحة العراقية ، وسيطرة مقاتليها على اراضي اكثر من محافظتين متغيرجديد من العنف للتعامل مع العراق . مما يلزم الولايات المتحدة الأميركية بموجب الاتفاق آنفا بالتزام تعزيز قدرات العراق للحفاظ على سلامة الأقليمية . بيد ان طبيعة التحرك الأميركي تثير اكثر من تساؤل حول مدى جدية الولايات المتحدة في توجيه ضربات حقيقية لمقاتلي داعش اذ ليس من المنطقي القول ان التحالف الذي تقوده اميركا غير قادر عن كشف تحركات داعش بين الاراضي السورية والعراقية . فالاقمار الصناعيةالاميركية تتيح لها معلومات بهذا الخصوص في عموم منطقة الشرق الاوسط . مما يمكنها وقوات التحالف من الأجهاز على مقاتلي داعش. لكن القناعة التي يمكن الاقتراب منها هي ان داعش اداة تعامل اميركية مع المنطقة بشكل عام فهي تعمل بمرأى منها وربما بدعم مباشر منها . فلقد اسقطت الطائرات الأميركية السلاح والمؤن الغذائية على مقاتلي داعش في هذا المكان او ذاك . وقد برر المسؤوليين العسكريين حصول ذلك بالخطأ !

كذلك فأن القوى الاقليمية التي تدعم داعش وتقدم لها السلاح ، وتشتري منها النفط المنهوب . هي اما حليفة للولايات المتحدة الاميريكة او انها عضو في الناتو كما هو حال تركيا . ولو كانت الولايات المتحدة جادة في القضاء على داعش لأنساق حلفائها في ذات المسار . ومن الغريب ان يصرح أكثرمن مسؤول اميركي بأن القضاء على داعش في العراق يتطلب كذا عام، فقد تضاربت المدد بهذا الشأن . لكنها لم تعط فترة قصيرة ، مما يؤكد ان نشاط داعش مرتبط بهدف يشمل المنطقة من اليمن الى مصر مرورا بالعراق وسوريا ولبنان . وما ان يتحقق هذا الهدف حتى تزول ظلالها .

الخاتمة والتوصيات

نخلص مما تقدم ان غياب المسرح العالمي من قوة منافسة للقوة الاميركية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. وانفراد الولايات المتحدة بقمة هرم القوة جعلها اقرب الى خيار القوة في تصريف

سياستها الخارجية منها الى خيار الدبلوماسية . وهي وان أبدت اهتماما بعرض بعض الازمات على المنظمة الدولية فهي في الواقع تسعى وفي تحرك براغماتي لان توفر غطاءً قانوني لاستخدام القوة . وذلك من خلال المساومات السياسية او الاخضاع في داخل اروقة المنظمة الدولية .واذا ما اخفقت في ذلك فهي لاتتردد باهمال المنظمة الدولية والاخذ بذراع القوة للتعامل مع الاخرين . وهو ما حصل للعراق حين لم توافق كل من فرنسا وروسيا والصين على احتلاله عام ٢٠٠٣.

وما يمكن ان يستنتجه البحث، هو ان الولايات المتحدة الاميركية في المرحلة الراهنة للنظام الدولي سوف تستخدم قوتها المتاحة لمنع منافسيها الكبار منفردين او في أئتلاف من الوصول الى الاقاليم ذات الثراء النفطي انطلاقا من نظرة استراتيجية ، ترتبط بالسعي للبقاء في موقع الهيمنة او على الأقل قيادة العالم .على ان هذه السياسة ستواجه تحديات قوى دولية ، واقليمية ناهضة تسعى لأن يكون لها دورها الذي تفرضه مصالحا القومية . وان يكون لها اسهاما اكثر فاعلية في التفاعلات الدولية ، ويشار بهذا الشأن الى كلٍ من الصين وروسيا الاتحادية والهند واليابان والمانيا . وربما تندفع دول الأتحاد الأوربي كي يكون لها دورا مؤثرا في السياسة الدولية ، وذلك من خلال عدم السماح للشريك الأكبر في الناتو من املاء القرارات على الأعضاء الآخرين. بمعنى ان التحولات التي سيشهدها النظام الدولي سوف لن تكون بعيدة التأثير للحد من الدور الأميركي الساعي للتفرد في التأثير بالتفاعلات الدولية. من جانب اخر ان انتشار القوة الأميركية في مناطق نفوذ اميركية متعددة من شانه ان يضعف فاعلية القوة لديها على المدى البعيد ، ويقلل من قابلية تأثيرها الدولي.

اما بشان التعامل الأميركي الحالي مع العراق فيمكن ملاحظة الاتي . لقد ارست الولايات المتحدة الأميركية اسس (طائفية) للنظام السياسي لعراق ما بعد الأحتلال. ومثل هذه الأسس لاتمهد لنظام سياسي يتمتع بالمقبولية من لدن الشعب العراقي مما قدح في شرعيته، عزز ذلك تفشي الفساد المالي والاداري وفقدان الامن على الصعيد الداخلي ، وعدم القدرة على مواجهة التحديات الخارجية ، وغياب سياسة خارجية لهذا البلد . وبالتالي فأن كل ذلك خلق ارضية ملائمة للمشروع الأميركي ـ الأسرائيلي المتمثل في التقسيم . بمعنى ان معطيات الواقع السياسي للعراق ترجح نفاذ المشروع الأميركي اي الفرضية الاولى للبحث. وخلاف ذلك فان افشال هذا المشروع يتطلب الاتي

١ . ارادة شعبية قادرة على تغيير النظام السياسي الذي اوجد اسسه المحتل وبناء نظام جديد على اسس ديمقراطية حقيقية . وذلك بمغادرة لغة المكونات والطوائف والمذاهب ، واعتماد المواطنة اساساً للولاء.

٢ . والتغيير بدوره يتطلب مساندة اقليمية. تنبع من ادراك الدول المجاورة ان المشروع الأميركي يتوخى اقامة دول ذات طبيعة دينية مذهبية، واخرى على اساس اثني . وان هذا المشروع لايتوقف عند العراق فقط. وبالتالي فان على دول المنطقة مثل أ ايران وتركيا والسعودية وربما باكستان وحتى افغانستان ان تعمل على احباط المشروع الاميركي في العراق ومقاومة (داعش) التي يقع تحركها في صميم مشروع التقسيم. هذا الادراك يفرضه واقع التكوين الأجتماعي لشعوب تلك الدول فهو لا يخلُ من طوائف دينية وعرقية يمكن ان تستغل لغرض التقسيم ايضا.

٣ . ان تكون للعراق سياسة خارجية تنبع من متطلبات مصالح العراق .

٤ . ان يتجه النظام السياسي الجديد الى اعادة العراق الى محيطه العربي . ويجعل من هذا المحيط دائرة ساندة لاعادة العراق الى وضعه الطبيعي.

Law and Power Conflict in International Relations
Iraqi relations –A study of American

dr. Tawfeek najim abid

Abstract

It was a legal action, when the international community had used military forces against Iraq to expel it from Kuwait in 1991. Because it had violated the charter of UN, and the rules of International Public Law. But all the actions taken by the United States, including the military operations were illegal. Such as Iraq the United States had violated international law by invading and destroying Iraq.

What put it over Iraq makes on wonder whether the United States will maintain the unity of Iraq regional? The occupation of Iraq has undermined the ability of all elements and make it unable to cope which it faces.

(*) كلية المأمون.

(١) **Joseph S .Nye . The Future of power , Public Affairs . New York , 2011,p6**

(٢) **Ibid p 7**

[٣]د ، اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الاصول والنظريات ، منشورات ذات السلاسل ،الكويت ، ط/٤ ١٩٨٥، ص ١٦٥

[٤]مجموعة باحثين بأشراف د، علي الدين هلال ، تحرير وتقديم نيفين مسعد ، مرمز دراسات وبحوث الدول النامية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،١٩٩٤ ، ص ١٤٩

[٥]Webster new world Dictionary , p 1116 ويعرفها بالمعنى نفسه قاموس اوكسفورد، Oxford Word , Oxford , University press, p 597.

[٦]. تناولها بالتفصيل استاذنا الدكتور كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ، بغداد ١٩٨٧، ص ١٥٦ وما بعدها

[٧]روي مكرديس ، مناهج السياسة الخارجية ، ترجمة حسن صعب ، دار الكاتب العربي ، بيروت ١٩٦٦ ، ص٣٣ وما بعدها

[٨] **David A .Baldwin . Power and International Relations in International Relations Edited by Walter Carlnaes , Thomas Risse and Beth A. Simmons .SAGE. Publication lid. London ,2012 ,p 274**

[٩] **William D. Coplin , Introduction to International Politics and Theoretical overview , Markham Publishing Com, Chicago.1971,P111**

[١٠]هنري كيسنجر ، هل تحتاج الولايات المتحدة الاميركية الى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،٢٠٠٢ ،ص ١٤

[١١]جوزيف فرانكل ، العلاقات الدولية ، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي ، مطبوعات تهامة ،١٩٨٤ ، ص٩.

[١٢]اذ يرى اصحاب هذه النظرية ومنهم الالماني اوبنهايمر ، والفرنسي شارل بيدان . ان الدولة نشأت عن طريق القوة والعنف . فهي في مراحلها الاولى عبارة عن نظام اجتماعي فرضه شخص او فريق على بقية الجماعة مستخدمين القوة والاكراه للوصول الى هذه الغاية. ينظر د، مُحَمَّد كامل ليلة ، النظم السياسية والدولة ، دار النهضة ، بيروت ،١٩٦٩ ، ص ٩

[١٣]نقلا عن د ، مُحَمَّد عزيز شكري " تأريخ القانون الدولي الانساني وطبيعته " في كتاب القانون الدولي الانساني ، دار المستقبل العربي ، بيروت ،٢٠٠٠،ص ١١

[١٤]يذكر استاذنا الدكتور كاظم هاشم نعمة ، ان عدد كبير من الباحثين والكتاب قد تعرضوا للحرب وبحث اسبابها . وانتهوا الى ان الاسباب تتعدى (٢٥٠)سبب ادرجت تحت اربعة مصفوفات عامة . اقتصادية ونفسية واجتماعية وايديولوجية. المصدر السابق ، ص١٧٨ وما بعدها

[١٥]فالحروب التي خاضتها اوربا المسيحية خلال القرن العاشر كانت ذات طابع ايديولوجي او انها تحمل اكثر من دافع . فقد نظرت اوربا الى التوسع العثماني نحوها بدأً من سقوط القسطنطينية على انه تهديدا لحضارتها .كما تندرج حروب هتلر تحت هذا الدافع . اذ يرى الالمان انهم المجسدين لعظمة العرق الآري وامعانا في تأكيد تفوقهم المزعوم على الاخرين يصف غليوم الثاني الالمان بأنهم ملح الارض ، وانهم خلقوا لتمدين العالم وان الشعب الالماني مرسل كي يقدم طبقة جديدة من الحاكمين . نقلا عن الدكتور صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده ، جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٠،ص ٥٥٨

[١٦]مثل الحروب التي خاضتها فرنسا على عهد لويس الرابع عشر ١٦٣٨– ١٨٢١ ، وكذلك حروب روسيا خلال عهد بطرس الاكبر ١٧٩٢ – ١٧٢٥ ينظر مُحَمَّد حسن الابياري ، المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ،١٩٧٨، ص ١٩٥

[١٧]**Andrew Hurrel ,On Global Order power,vaues and constitution of International society , Oxford Uinversity press (NY) 2007 ,p165**

[١٨] نقلا عنزبيغنيو بريجينسكي ، الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وازمة القوى العظمى الاميركية ، ترجمة عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، ٢٠٠٧، ص٧٢

[١٩]علي الدين هلال ، المصدر السابق ، ص٣٣٣

[٢٠]د، اسماعيل صبري مقلد الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الاساسية ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ١٩٧٩ ،ص١١٤ وما بعدها

[٢١]مارتن غريفش وتيري اوكلاهان ، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية ، ترجمة مركز الخليج العربي للابحاث ، دبي ، ٢٠٠٨ ،ص٩١

*فمثلا ان التحالف الذي قادته الولايات المتحدة الاميركية لاخراج العراق من الكويت لم يك ليقف عند حد اعادة الوضع الاقليمي الى ما كان عليه قبل ٢ اب ١٩٩٠ وحسب بل ان مداه ضمان مصالح حيوية في المنطقة باتت تهددها قوى غير منضبطة (اي العراق) على حد التوصيف الاميركي .

[٢٢] مارتن غريفيش ، المصدر السابق ، ص ١٩٤

(٢٣) د مُحَمَّد طلعت الغنيمي ، الأحكام العامة في قانون الأمم ، منشأة المعارف بالأسكندرية ، ١٩٧١ ،ص ١٤٦.

[٢٤]هنري كيسنجر ، النظام العالمي تأملات حول طلائع الامم ومسار التأريخ ، ترجمة فاضل جكتر ، دار الكتاب العربي، بيروت ، ٢٠١٤،ص٩٤

**كتلك التي تضمنها ميثاق الامم المتحدة (سلطات مجلس الامن) كما قررها الفصل السابع

[٢٥]**An tendency rather than imaginative or visionary to face facts and be practical. Webster,Ibid ,P1187**

[٢٦]د، كاظم هاشم نعمة ، المصدر السابق ، ص٥٤

[٢٧]جيمس دورتي وروبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبد الحي ، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ١٩٨٥ ،ص٥٩

[٢٨]هانس جي موركنثاو ، السياسة بين الامم ، ترجمة خيري حماد ، الدار القومية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٦٤ ،ص ص٥٣– ٥٤

[٢٩]د، كاظم هشم نعمة ، المصدر السابق ،ص ٥٤

[٣٠]دافيد باوتشر ، النظريات السياسية في العلاقات الدولية ، ترجمة رائد القاقون ،المنظمة العربية للترجمة ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠١٣، ص٤٧

[٣١]جيرار ديسوا ، دراسة في العلاقات الدولية النظريات البيدولية ، ترجمة د، قاسم مقداد ، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ، دمشق ،٢٠١٥ ،ج ٢ ،ص٦٣

(٣٢)جيرار ديسوا ، دراسة في العلاقات الدولية النظريات البيدولية ،ج ٢،ص١٠٨

(٣٣)د، عبد المعطي محمد عساف ود،محمود علي ، مقدمة في العلوم السياسية، الشارقة، العالمية للأستشارات الأكلديمية، ١٩٩٤، ص٣٤٧.

(٣٤)د، كاظم هاشم نعمة ، المصدر نفسه ، ص ٥١

(٣٥)دافيد باوتشر ،المصدر السابق ، ص ٤٨.

(٣٦)لقد وجهت للمدرسة الواقعية جملة انتقادات ، ينظر في ذلك د، اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مصدر سابق ،ص١٩ – ٢٢، لكن ابرز الانتقادات في حدود اطلاعنا تلك التي تضمنها مؤلف الدكتور ملحم بركات الموسوم بالواقعية السياسية ، اصدار المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، الذي ابدى فيه القول ان القصد من التقييم الذي تناوله هو محاولة ترميم هذه النظرية لتصبح اقوى على مواجهة الصعاب التي تجابهها على صعيد الفكر والعمل .ص١٣

(٣٧)**Dived Baldwin , Ibid , p257**

(٣٨)ينظر د، كاظم هاشم نعمه ، المصدر السابق ، ص ١٧١ . وعن فاعلية الوسائل السلمية في حل المنازعات الدولية ، ينظر، د ،صلاح الدين عامر ، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام ، مطبعة جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧،ص ٩٤٩

(٣٩)المادة الثانية ، الفقرة الرابعة

(٤٠)المادة الثانية ، الفقرة الرابعة

(٤١)المصدر نفسه ، ص ٨٢

(٤٢)هنري كيسنجر ، هل تحتاج اميركا الى سياسة خارجية ، مصدر سابق ، ص١٠

* وهو اسم تجمع المخروط الجنوبي لأميركا اللاتينية في تكتل اقتصادي " السوق المشتركة الجنوبية " وتضم كل من الارجنتين ، الأرجواي ، البرغواي . ودولا اخرى في اميركا اللاتينية ، تضم ٢٥٠ مليون نسمة ويشكل انتاجها المحلي الأجمالي ٧٦% من الناتج الأجمالي لأميركا الجنوبية . ومن المؤمل ان تنظم الى التجمع فنزويلا وبوليفيا

(٤٣)المصدر نفسه ، ص١١.

(٤٤)ينظر د، رعد قاسم صالح العزاوي ، المجتمع الأميركي ودوره في صنع الأستراتيجية الأميركية الشاملة ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر ، بغداد ٢٠١٤ ،ص١٠٠

ولقد اعتبر بريجينسكي ان العنف الذي تمجده ثقافة الأفلام والتلفاز ادت الى ارتفاع نسب الجريمة في الولايات المتحدة عن سائر دول العالم المتحضرة الاخرى، وان العدوانية في المجتمع الأميركي تزداد لاسيما وان ٤٤% من الشعب الاميركي يعيشون تحت دون خط الفقر،ينظر كتابه، الفوضى الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين ، الاهلية للنشر والتوزيع ،الاردن ، عمان ، ١٩٩٨، ص٩١

(٤٥)محمد حسنين هيكل ، الأمبراطورية الأميركية والأغارة على العراق ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص١٧.

(٤٦)المصدر نفسه ،ص ١٧ وعن حرب الابادة الجماعية التي شنها المستوطنون الاميركيون ضد السكان الاصليين ، ينظر نعوم شومسكي ، من يملك العالم ، ترجوة اسعد الحسين ،دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١٤، ص١٦٤ وما بعدها .

(٤٧)ريتشارد بارنت ، حروب التدخل الأميركية في العالم ، ترجمة منهم النعمان ، دار ابن خلدون ، بيروت ،١٩٧٤،ص٤٣

(٤٨)هنري كيسنجر ، النظام الدولي تأملات حول طلائع الأمم ومسار التأريخ ، مصدر سابق ، ص١٠٧

[٤٩]اناتول ليفن ، امريكا بين الحق والناطل تشريح القومية الأميركية ، ترجمة ناصرة السعدون ، المنظمة العربية للترجمة ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٨ ،ص١٨٥.

[٥٠]ينظر سمير التنير ، اميركا من الداخل حروب من اجل النفط ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ،٢٠١١ ،ص ١٢

[٥١]**Joseph s.Nye Jr " The future of American power " Foreign affairs , November – December,www.foreignaffairs.com**

(52) **Ibid**

[٥٣]**Fred blok " Why is the US fighting in Iraq" wwwucpressjournals.com.aepDo1**

[٥٤]مايكل كلير ، دم ونفط اميركا واستراتيجيات الطاقة الى اين ، ترجمة احمد رمو ، دار الساقي ، بيروت ،٢٠١١ص، ٧٦ .

[٥٥]*نقلا* عن د، فكرت نامق عبد الفتاح " سياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاه الوطن العربي توازنات نهاية القرن وآفاق المستقبل " في كتاب العرب والقوى العظمى ١– العرب والولايات المتحدة الاميركية، بيت الحكمة سلسلة المائدة الحرة ١٩ ، بغداد ، ١٩٩٨ ،ص ٩٨.

[٥٦]نقلا عن مايكل كلير ، المصدر السابق ص١٤٣

[٥٧]ريتشارد نيكسون ، الحرب الحقيقية ، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي شعبة الدراسات السياسية والأستراتيجية ، جامعة البصرة ١٩٨١، ص٢٣.

*قام الاتحاد السوفيتي في حينها بدعم الحكومة الجيديدة التي انبثقت عن حزب الشعب الديمقراطي الافغاني . (وهو حزب ماركسي) الذي اطاح بمحمد داوود خان بانقلاب ابريل ١٩٧٨ . فقد دخل الجيس السوفيتي في ١٩٧٩/١٢/٢٥ لمساعدة الحكومة ضد الثورة الشعبية التي واجهتها وبعد حرب شعبية استمرت عشرة سنوات وقفت خلالها كل من الولايات المتحدة الاميركية والصين وعلى المستوى الاقليمي السعودية موقف الداعم للثوار ضد السوفيت والحكومة الافغانية الموالية لهم. وقد انسحب السوفيت بكامل قواتهم في ١٥/ شباط/١٩٨٩.

[٥٨]انظر سايروس فانس ، خيارات صعبة، المركز العربي للمعلومات ١٩٨٣ ، ص٢٢

[٥٩]فكرت نامق و عبد الجبار كريم ، السياسة الخارجية الأميركية حيال الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣ ،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الأستراتيجة ، بغداد ،٢٠١٢ ، ص٣٠.

[٦٠] روبرت كوبال ، سياسة الولايات المتحدة الأميرمية في الخليج العربي الحرب الباردة الأحتواء ، ترجمة خليل علي مراد ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨٣، ص٧٧

[٦١]نقلا عن جفري ريكورد، مصدر سابق ،ص١٣

[٦٢]توفيق نجم ، مجلس التعاون الخليجي وايران في النظام الاقليمي الخليجي ، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ١٩٩٩ ،ص٣٩.

** القيادة المركزية الأميركية ، وهي القيادة المسؤولة عن منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا لتنظيم القوات الأميركية داخل الناتو . وقد توسعت مسؤولية هذه القيادة لتشمل الحوض الشرقي لبحر قزوين (جمهوريلا اسيا الوسطى)كونها مناطق نفطية هي الأخرى ولما يعنيه قربها من روسيا الأتحادية . ينظر بوب ودورد ، خطة الهجوم ، ترجمة فاضل جكتر ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٧ ، ص١٣

(٦٣)هنري كيسنجر ، هل تحتاج اميركا الى سياسة خارجية ، مصدر سابق، ص ١٥.

(٦٤)بريجينسكي، الفرصة الثانية ، المصدر السابق ، ص ١٦٠

(٦٥)صِدام الحضارات اعدة صنع النظام العالمي ، ترجمة طلعت الشايب (لم يذكر مكان ودار النشر)١٩٩٨،ص٤٨

(٦٦) نقلا عن بريجنسكي ، الفرصة الثانية ، ص٩

* اما على الصعيد الاقتصادي فقد منح نظام الانتداب كل من بريطانيا وفرنسا امتيازات جوهرها اخضاع الاقطار الموضوعة تحت الانتداب للاحتكارات الاستعمارية ، النفطية منها. وبسبب استمرار الموقف الامريكي الرافض للانتداب فقد حصلت الولايات المتحدة الامريكية على ترضية ضمنت بمقتضاها مساواة شركاتها بالامتيازات النفطية في العراق والبحرين والكويت والعربية السعودية بموجب معاهدة ١٩٢٤، وفي تطور لاحق ونتيجة للسعي في توسيع هذه المصالح وافقت بريطانيا على توقيع اتفاقية الخط الاحمر تموز ١٩٢٨ بموجبها ساهم راس المال الامريكي في شركة النفط التركية التي اصبحت تسمى منذ العام ١٩٢٩ بشركة نفط العراق وذلك على قدم المساواة مع الشركات البريطانية والفرنسية والهولندية . ولم تكن هذه السياسة من رسم وزارة الخارجية الامريكية بقدر ما كانت نتاجات شركات النفط ذاتها . ينظر

Stephen H. Longrigg, Oil in the Middle East its discovery and development ,Oxford University Press(,1955,p,70

وعن دور اسرائيل منذ ١٩٦٧ المدعوم من قبل الولايات المتحدة الاميركية . يقول نعوم شومسكي ، ان اسرائيل قدمت خدمة جُلى للولايات المتحدة الاميركية ولشركات النفط بقضائها من حيث الاساس على القومية العربية العلمانية التي كانت تتوعد باستخدام ثروات المنطقة لسد احتياجات سكانها . وهذا عند الأميركان امر لايطاق . ينظر ، اميركا ما نقوله نحن يمشي محاورات حول القوة الأميركية في عالمٍ مُتغيِّر، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٧ ،ص٣٠.

(٦٧)**Bryan Robert Gibson, U .S Foreign policy Iraq and Cold war Robert Gibson, U .S Foreign policy Iraq and Cold war Economics and Political science Department of International History for degree of Doctor of Philosophy 30 April2013,pp 176 –188**

(٦٨)د، فواز جرجس ، السياسة الأميركية تجاه العرب كيف تصنع ومن يصنعها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٠،ص ١٤

(٦٩)نعوم شومسكي ، حقوق الانسان والسياسة الخارجية الامريكية ، ترجمة عمر الايوبي ، مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨٤ ،ص١١

(٧٠)د، صباح محمود محمد وحسيب عارف وعبد السلام ابراهيم ، السياسة الخارجية العراقية دراسة في المبادئ والاهداف والوسائل ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية / الجامعة المستنصرية ، بغداد، ١٩٨٥،ص ٥٧

(٧١) صدام حسين نضالنا والسياسة الدولية ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٨ ،ص،٣٩

(٧٢) مقتبس من بوب ودورد ، مصدر سابق ، ص١٠٧

(٧٣)هنري كيسنجر ،مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض ، ترجمة خليل فريحات ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، ١٩٨٥ ، ج ٢ ص ٤٣١.

*اتفاقية كامب ديفد التي وقعتها مصر مع اسرائيل في ١٩٧٨/٩/١٧.

(٧٤) هنري كيسنجر ، المصدر نفسه ص ٤٣٢.

(٧٥) ريتشارد كلارك ، في مواجهة جميع الأعداء ، ترجمة وليد شحاده ، الحوار الثقافي ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص

(٧٦) **CRS Report for Congress, CRS Web ,Kenneth Katzman , Iraq; US. Policy Options**

(٧٧) *كيسنجر ، هل تحتاج الولايات المتحدة الامريكية الى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي ، مصدر سابق ، ص ١٨٩*

(٧٨) ج ك بيلز "العراق الميراث "في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي الرابع ، اصدار معهد ستوكهولم لابحاث السلام ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٠

** *سعى العراق خلال محاولات اقناعة للجلاء عن الكويت الى وضع شروط تتعلق بالقضية الفلسطينية مقابل الانسحاب ، وحين لم يلق اذنا صاغية اقدم علي توجيه ضربات صاروخية على اسرائيل تصعيدا للموقف ولاقحام الدول العربية بالوضع فيما لو قامت اسرائيل بالرد بيد ان ضبط الولايات المتحدة لاسرائيل قد فوت الفرصة على ماكان يريده العراق ولماكان بوش يخشى من انسحاب الدول العربية من التحالف ، وظير التساهل الذي اباه الاسرائيلنون مُنحوا ٦٥٠ مليون دولار مساعدة طارئة فوق رزمة الثلاثة مليارات دولار السنوية التي يحصلون عليها كمساعدة عسكرية. بريجينسكي، الفرصة الثانية ، مصدر سابق ، ص٨١*

(٧٩) بنيامين نتنياهو ، مكان بين الامم اسرائيل والعالم ، ترجمة مُحَّد عودة الدويري ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٩٥، ص١٢.

* بلغت القرارات التي صدرت عن مجلس الامن ما يزيد على الثمانية وستون قرار الى ما قبل الاحتلال تليها القرارات التي صدرت بعده.

** فقد تدرجت وفق التورايخ.

١ – في ١٧ كانون الثاني عام ١٩٩٣ اطلقت الولايات المتحدة (٤٠) صاروخ كروز من طراز توماوك على مصنع زعم انه جزء من البرنامج النووي العراقي . وطالت الصواريخ فندق الرشيد.

٢ – في ٢٧ حزيران من نفس العام هجوم صاروخي على مقر قيادة الاستخبارات العراقية بحجة ان العراق حاول اغتيال بوش الاب. قُتل خلال ذلك الهجوم مجموعة مدنيين.

٣ – في ٣ ايلول ١٩٩٦اطلاق صواريخ كروز ، ورفع منطقة الحظر الجنوبية الى خط العرض ٣٣

٤ – في ١٦ كانون الاول ١٩٩٨ بريطانيا والولايات المتحدة، تقصفان العراق على مدى اربعة ايام من دون اذن الامم المتحدة او اخطارها ، في عملية ثعلب الصحراء.

٥ – في العام نفسه، الولايات المتحدة وبريطانيا تقصفان مراكز رادار وقيادة خارج بغداد بدعوى ان التحسينات المدخلةعلى الدفاعات الجوية تشكل خطرا غير مقبول على طيرانها..

ينظر جيف سيمونز ، التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ١٩٩٨ ،ص ١١٠

(٨٠) *ينظر جيف سيمونز ، التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ١٩٩٨ ،ص ١١٠*

(٨١) نقلا عن ميلان راي ، خطة غزو العراق ، ترجمة حسن الحسن، دار الكتاب العربي ، بيروت ٢٠٠٣ ،ص٧٧

(٨٢)بوب ودورد ، المصدر السابق ، ص٦١.

(٨٣)نقلاعن جورج تنت ، في قلب العاصفة ، ترجمة عمر الأيوبي ، دار الكاتب العربي ، بيروت ،٢٠٠٧ ، ص ٣٣٣.

(٨٤)المصدر نفسه ، ص٣٢١

(٨٥)يذكر جورج تنت ان اهتمام بعض الأسترتيجين الأميركلن الكبار لدى بوش بالعراق ، سابقًعلى استلامة الرئاسة فقدكان بول ولفوتيز ودوغلاس فيث وريتشارد بيرل من بين الثمانية عشو الذين وقعوا رسالة علنية من مجموعة تدعى بمجموعة المشروع الأميركي الجديد دعته فيها الى تغيير تظام الحكم في العراق ، وهذه كانت السياسة المعلنة لأدارة كلنتن ،وهدف قانون تحرير العراق الذي اقره الكونغرس سنة ١٩٩٨ ، واعلنت اميركا عزمها على ذلك متذرعة بمعاناة الشعب العراقي التي طالت ، وظل التعهد الأميركي بالأطاحة بصدام حسين القانون المعمول به منذ اواسط ولأية كلنتون الثانية الى ان غزت القوات الأميركية العراق في اذآر ٢٠٠٣. المصدر نفسه ،ص٣١٤ وفي ذات سياق الأصرار على معاقبة العراق ، يذكر ان القانون الأميركي حتى عام ١٩٧٤ يعطي ارئيس الولايات المتحدة الاميركية سلطة اصدار اوامر قتل تنفذها ال CIA على من يرى الرئيس انهم اعداء للولايات المتحدة من زعماء العالم . وبعد سقوطنيكسون ومجيئ جيرالد فورد اصدر الأخير امرا رئاسي يحرم ممارسة قتل الزعماء السياسين لدول اجنبية كاداة من ادوات السياسة الخارجية . وخلال حقبة بوش الابن اصدر امر رئاسي بالعودة الى هذه الأداة في حرب اميركا الجارية ضد الارهاب . ينظر ، مُحَمَّد حسنين هيكل ، المصدر السابق ،ص ١٦. وتبعا لذلك تكون الولايات المتحدة الأميركية هي من يقرر من هو من اعدائها في ضوء معايير تقررها هي .

(٨٦)هنري كيسنجر ،الدبلوماسية ، من الحرب الباردة حتى يومنا هذا ، ترجمة مالك فاضل البديري ، الأهلية للنشر ، عمان / الأردن ،١٩٩٥ ، ص٥٢٦

(٨٧)زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى الأولوية الأميركية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة امل الشرقي، الأهلية للنشر، ١٩٩٩،ص٣٩

(٨٨)نقلا عنتنت ، المصدر نفسه ،ص ٣٢

(٨٩)جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدين النعيمي ، الأعتراف الأخير حقيقة البرنامج النووي العراقي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٥، ٢٢٧.

(٩٠)د، معتز فيصل العباسي ،التزامات الدولة المحتلة اتجاه البلد المحتل، ٢٠٠٨، (لم يذكر بلد ولا دار النشر) ص ٢٦ وما بعدها.
في كتابه الامبراطورية الامريكية والاغاره على العراق، كتب مُحَمَّد حسنين هيكل ان هارلان أولمان وهو احد المستشارين المسموعين في البيت الابيض مذكرة بعنوان الصدمة والرعب وضعت امام بوش وفيها "ان الولايات المتحدة عليها ان تستعمل اقوى شحنة من القوة المكثفة والمركزة والكاسحة ، بحيث تنهار اعصاب اي عدو يقف امامها وتخور عزيمته قبل ان تنقض عليه الصواعق من اول ثانية في الحرب الى اخر ثانية ، ويتم تقطيع اوصاله وتكسير عظمه وتمزيق لحمه دون فرصة يستوعب فيها ما يجري له " ص ١٠٢

(٩١)*د. توفيق نجم ،حقوق الانسان وقت السلم والحرب ، مكتبة السنهوري ،٢٠١٢، ص١٣٠*

لقد القي على العراق (٨٨)الف طن من القنابل اسقطت من خلال مائة الف طلعة جوية اضافة الى (٣٠٠) صاروخ وتمهيدا لاحتلال العراق ، فقد بلغت عدد الطلعات الجوية (٣٧) اسقطت اسقطت (١٣) الف طنمن الذخائر العنقودية التي انفجر منها مليونان من القنابل العنقودية ، واطلقت الطائرات (٢٣) الف صاروخ .كما اطلقت السفن (٧٥٠) صاروخ كروز انفلق منها مليون ونصف المليون باوند من المتفجرات . وقدرت الدراسة ان الاضرار المادية التي احدثتها الحرب الاخيرة تقدر بمائة

مليون دولار. ينظر ، جورج ماكفقرن ووليام بولك ، الخروج من العراق خطة عملية للانسحاب الان ، ترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ،صص ٥٢– ٥٨ هذا دون الحديث عن الاضرارالت اعقبت الاحتلال.

دراســــــــ